محضر الجلسة رقم 591

التاريخ: الثلاثاء 8 ربيع الآخر 1429 (15 أبريل 2008).
رئيس الجلسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.
السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور وطبقا للنظام الداخلي للمجلس، نفتتح هذه الجلسة لنتناول جميعا أسئلة السادة البرلمانيين وأجوبة الحكومة عنها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعكم على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد تيتنى علوي الإدريسي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداءا من 2 فبراير إلى غاية يوم الثلاثاء 15 فبراير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 88؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 65.

كما توصل المجلس من المجلس الدستوري بالمراسلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين من المجلس الدستوري.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بثلاث قرارات من المجلس الدستوري:

- الأول: يحمل رقم 2008/679 بشأن الطعن الذي تقدم به السيد عبد الرحمان مكرود ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الجزئي الذي أجري يوم 27 شتنبر 2007، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية لجهة تازة-الحسيمة-تاونات، وأعلن عن إثره انتخاب السيد عبد الكريم الهمس عضوا بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد عبد الرحمان مكرود؛

- الثاني: يحمل رقم 2008/682 بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد الله معزوز ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد محمد القندوسي عضوا بمجلس المستشارين على إثر الاقتراع الجزئي الذي أجري يوم 27 شتنبر 2007، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء منتخبين في هيئة التجارة والصناعة والخدمات بجهة مكناس-تافيلالت، وقد قضى المجلس الدستوري برفض الطلب للسيد عبد الله المعزوز؛

- الثالث: يحمل رقم 2008/684 بشأن الطعن الذي قدمه السيد الأمين البقالي الطاهري ملتمسا فيه إلغاء انتخاب السيد عبد الواحد الشاعر عضوا بمجلس المستشارين، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من الأعضاء المنتخبين في الجماعات المحلية لجهة طنجة-تطوان على إثر الإقتراع الذي أجري في 8 نونبر 2007، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد الأمين البقالي الطاهري.

كما توصل المجلس باستدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين لجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 15 أبريل، دورة أبريل 2008، يعوض السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل حول تأخر صدور قانون جديد لمهنة الموثقين، بالسؤال الموجه لوزير التجارة الخارجية، دعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني الموجه نحو التصدير، ويدرج مباشرة بعد قطاع التشغيل والتكوين المهني.

كما توصل المجلس برسالة حول جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 15 أبريل:

وبعد؛ نظرا لالتزامات حكومية طارئة، وعملا بمقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي لمجلسكم الموقر، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الاقتصاد والمالية بتأجيل تقديم السؤال الموجه إليه حول "ضرورة الزيادة في الأجور بالقطاعين العام والخاص" إلى الجلسة الموالية، هذه مراسلة من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

كما توصل المجلس بتأجيل طرح سؤال شفوي والمتعلق "بالرؤية الإستراتيجية ل2015 لتنمية الصناعة التقليدية".

وبه قد يتم قراءة جميع المراسلات الموجهة إلى المجلس.
إليكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أمين المجلس.
لدينا ثماني إحاطات للمجلس علما توصلنا بها.
في إطار تسيير الجلسة الأستاذ المحترم؟ في إطار نقطة نظام؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

كنا ننتظر من السيد الأمين في عرضه حول ما استجد من الدورة الأخيرة اليوم عن الإجابة حول العديد من الأسئلة الكتابية المرفوعة

للحكومة، والتي أعتقد فاق الوقت ديالها 3 وبعض المرات 4 دالمرات. ما الفائدة السيد الرئيس بوضع الأسئلة الكتابية؟ هل الحكومة محرجة؟ هل الحكومة ترفض الإجابة عن الأسئلة الكتابية؟ أم ماذا؟.

فلهذا السيد الرئيس، نحمل المكتب مسؤوليته فيما يخص التأخير عن التوصل بالرد عن الأسئلة الكتابية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

فيما يتعلق بالأسئلة الكتابية، القانون واضح، نرجو من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن يبلغ رغبة المجلس للحكومة في أن تستجيب لهذه الأسئلة في آجالها القانونية والمكتب سيتتبع الأمر مستقبلا.

شكرا.

الأستاذ العلمي لهوير، السيد رئيس المجموعة، تفضل.

المستشار السيد خالد لهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد أن الرسالة التي وجهت من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هي رسالة غير مشروعة.

أولا، سؤالنا هو موجه إلى السيد الوزير الأول، ووجه في 3 يناير 2008، بمعنى أن في إطار التضامن الحكومي كان المفروض على الحكومة اليوم تكون حاضرة، ماهواش مشكل ديال السيد وزير الاقتصاد والمالية اللي عندو...، بل السؤال موجه إلى الحكومة وعلى الحكومة أن تكون حاضرة، خاصة اعتبارا أولا بأننا نعتبر أن هذا خرق دستوري، الحكومة مامحترماش أحكام الدستور، ماحترماتش مقتضيات ديال النظام الداخلي اللي كيحدد المدة ديال 20 يوم على الحكومة مجبرة أن تجيب على الأسئلة.

هذه ممارسات غير ديموقراطية، هذه ممارسات كتمس الحرية، هذه ممارسات كيف أكدوا بعض الإخوان، وماشي غير فهذي، العديد ديال الطلبات ديال اللجان تقدمنا بهم، واليوم الحكومة غائبة، بل غائبة ماشي على البرلمان، غائبة أيضا وهذا هو الأساس عن الإنتظارات ديال المجتمع.

ما طرحناه من قضية هي قضية تستأثر الاهتمام ديال جميع المواطنين، ديال الأجراء، ديال الطبقة العاملة. المسألة ديال الأجور، لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العام، لأن هناك أزمة اجتماعية معقدة ومركبة وهناك انتظارات مجتمعية، وكان على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بدل أن نسمع أن يتم تسريب بعض المعطيات لوسائل الإعلام.

الحكومة مطالبة هنا، هذي هي المؤسسة اللي خصها تؤدي الدور ديالها هنايا، وتجي وتحاور الممثلين ديال الأمة وتحاور الرأي العام، احنا كنحتجوا على هاذ الممارسة وكنعتبروا أن الحكومة كما قلت خرقت الدستور وخرقت أحكام النظام الداخلي وما غاديش يمكن نبقاوا ساكتين على هاذ الأوضاع هذي، خاصة أن الحكومة مطالبة بقوة الدستور أنها مسؤولة أمام البرلمان كما هي مسؤولة أمام الملك، واحتجاجا على هاذ الممارسة فإننا ننسحب كمجموعة نيابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نسجل هدا الانسحاب.

وننتقل إلى ما ورد من إحاطة المجلس علما في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، إحاطة المجلس علما من طرف فريق العهد، فليتفضل السيد رئيس فريق العهد لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، مع العلم أن لدينا ثماني مراسلات في هذا الشأن، وأتمنى أن تكون بالفعل مواضيع طارئة، لأنه سنأخذ من حصتنا الدستورية للأسئلة الشفوية مدة لا يستهان بها لهذه الإحاطات.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

وهي فعلا قضية طارئة، حيث إحاطتنا اليوم حول موضوع ذو أهمية كبرى بالنسبة لكل المغاربة وبالنسبة لمجلسنا الموقر نظرا لمكوناته الاقتصادية والاجتماعية، ويتعلق الأمر بما تعرفه بلادنا من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة التي تؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة منهم ذوي الدخل المحدود، بل تؤثر كذلك على الطبقات المتوسطة التي أصبحت بدورها تعاني من تدهور قدرتها الشرائية، وإذا كانت نسبة الزيادات في المدن والحواضر مرتفعة فإنها مرتفعة أكثر في العالم القروي بفعل تكاليف النقل وشبكات التوزيع وكثرة الوسطاء.

وفي هذا الإطار، إذا كان ارتفاع الأسعار مستوردا في جزء منه وناتج عن عوامل خارجية، فإن جزءا آخر ناتج عن عوامل داخلية ما فتئنا نثير انتباه الحكومة إليها. وإذا كانت الحكومة تصرح بأنها معنية بالمواد المؤطرة فقط وبأن ليس هناك أي زيادة في أثمنة هذه المواد، فإننا نعتبر أن هذا الخطاب غير مقبول ونطالبها بتحمل مسؤوليتها كاملة سواء بالنسبة للأثمنة المؤطرة والمستفيدة من الدعم أو بالنسبة لجميع الأثمنة، وذلك من خلال ضمان نجاعة المراقبة واستقرار الأسعار في مستويات مقبولة، ودراسة شبكات التوزيع بشكل دقيق من أجل أن لا تكون الأرباح مبالغ فيها على حساب المواطنين.

وإذا كان قانون حرية الأسعار والمنافسة أو بالأحرى تطبيقه تطبيقا غير سليم يعد من بين الأسباب التي أثرت سلبا على هذا الموضوع، فإننا نطالب الحكومة كذلك بالإسراع في إخراج قانون حماية المستهلك إلى حيز الوجود.

ونظرا لما يشكله صندوق المقاصة من عبء على ميزانية الدولة إثر دعمه لبعض المواد الأساسية، فإننا نؤكد مرة أخرى، وكما أشرنا إلى ذلك في

العديد من المناسبات، على ضرورة محاربة التملص الضريبي في القطاع المهيكل وخصوصا بالنسبة للملزمين الكبار، من أجل تحسين موارد الدولة وتوفير الإعتمادات اللازمة لمعالجة هذا الملف، أليس هذا نوع من التضامن الاجتماعي؟

وفي إطار معالجة موضوع الأسعار، هناك حوار اجتماعي جاري نتمنى له النجاح، لكننا نطالب الحكومة ونؤكد على ضرورة أن تكون معالجة مشكل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة شاملة، وآخذة بالاعتبار الطبقات المتوسطة وذوي الدخل المحدود والذين لا دخل لهم وساكنة العالم القروي، خصوصا وأن هاته الفئات ليس لها أي إطار أو تنظيم يدافع عنها من أجل تحسين القدرة الشرائية للجميع، والتي بدورها تساهم إيجابا في الدورة الاقتصادية.

وأخيرا، وعند الضرورة، إذا ارتأت الحكومة أن معالجة هذا الملف تتطلب تعديلا للقانون المالي الحالي، فإننا على أتم استعداد لمناقشته من أجل معالجة هذا المشكل في أقرب الآجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في نفس السياق، تم استهلاك موضوع ارتفاع الأسعار بالأسئلة والإحاطات والتعاليق في وسائل الإعلام الوطنية، كما أننا في المعارضة لم نترك أي مناسبة تمر لتنبيه الحكومة إلى المخاطر المترتبة على تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ودعونا الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها لأن سياستها الاقتصادية العامة لا يمكنها أن تجلب للمواطن إلا العبء الثقيل لأزمة اجتماعية خانقة.

فخلال الأشهر الأخيرة تصاعدت الأسعار وارتفعت أثمان جل المواد: الزيت، الدقيق، السكر، الإسمنت، الحديد، الأسمدة والبذور، حتى الأدوية لم تسلم من لهيب الارتفاع، فالفقراء والمعوزين المصابون بأمراض مستعصية أو مزمنة لم يعودوا قادرين على العلاج وشراء الأدوية.

وقد كرست هذه الحكومة تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، بفرض ضرائب إضافية على الأدوية التي تبلغ في بعض الأحيان 17% عن الاستيراد و7% من TVA. وقد حذرت بعض الأصوات ذات الخبرة أن أسعار المواد الغذائية مرشحة للارتفاع في السوق الدولية، وهو الأمر الذي جعل التخوفات تزداد من احتمال وقوع اضطرابات اجتماعية في العديد من الدول.

ونحن إذ ننبه الحكومة مرة أخرى إلى ما يمكن أن يترتب عن موجة الغلاء في بلادنا، نطالبها باتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية المستهلك المغربي، وذلك بإجراءات والتزامات عملية ومحددة زمنيا وليس بالشعارات والوعود.

ففي الوقت، السيد الرئيس، الذي تنتظر فيه الفئات المعوزة المنح من فئة 500 درهم لكل أسرة فقيرة والتي وعدت بها مكونات هذه الحكومة في الانتخابات الأخيرة، تجازي الحكومة الناخبين بارتفاع مهول للأسعار وبالهراوات كالتي تعرض لها المشاركون في الاحتجاج على ارتفاع الأسعار يوم السبت الأخير أمام مبنى البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما أيضا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

فعلا، وعلى نفس الوثيرة التي سبقني بها الزملاء، نريد أن نشير إلى أن وباعتبارنا فاعل اجتماعي أن قلقا كبيرا يعتمل داخل المجتمع المغربي وذلك ناتج عن الأوضاع الاجتماعية المزرية للفئات العديدة من المواطنين، ونريد أيضا أن نشير وتفاديا لكل التباس أن ما جرى لحد الآن خلال الجلستين السابقتين للحوار الاجتماعي، في حقيقة الأمر هو جلسات شكلية ولا تعكس بتاتا الإرادة الحقيقية لفك المشاكل الحقيقية للشغيلة المغربية.

لكن، ما يقلقنا ليست الشغيلة المغربية فقط، على الأقل للشغيلة المغربية دخل رغم ضعفه وهزالته، لكن ما يقلقنا أيضا حول مستقبل بلادنا أنه يجب أن نتحمل مسؤوليتنا جميعا في بذل مجهود وطني من كل الأطراف: حكومة وبرلمانا ومؤسسات وفاعلين اجتماعيين، من أجل مواجهة ما يعتمل داخل المجتمع من قلق جراء ارتفاع الأسعار الدولي، وحسب التقارير الدولية للبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المختصة خاصة "الفاو"، فإن سنة 2008 وسنة 2009 ستعرف وتيرة متصاعدة في الأسعار مما يهدد حسب بعض المنظمات المغرب كبلد بالمجاعة.

لذلك، فإننا نثير الانتباه من هذا المنبر، ونتمنى من مجلسنا الموقر أن يلعب دوره كاملا في هذه المرحلة، لنا أدوار، لنا اختصاصات، لنا مسؤوليات، كلنا مسؤولون أمام هذه الوضعية التي لا نريد لبلدنا أن يسير فيها.

من جانبنا، نمارس الاحتجاج المنظم والمسؤول حتى نؤطر ما أمكن من فئات المجتمع. لذلك، فعلى الجميع أن يقوم بدوره، وعلى ذكر الحوار الاجتماعي

أقول، لحد الساعة جولتين فارغتين، نوجه بكل صدق كلامنا إلى الحكومة أن تجيب إجابة حقيقية على مطالب الشغيلة المغربية.

ما يجري اليوم في قطاع النقل، من النقل الطرقي، نقل البضائع والتاكسيات، هو لسنا في حاجة إليه في هذه الظرفية، على الحكومة أن تعالج القضايا والمشاكل، السكر غالي مكاينش، ولكن السكريين يعيشون مآسي مع "كوزيمار".

أرجو من كل من له غيرة على هذا الوطن أن يبذل جهده ومجهوده من أجل أن نصل جماعيا في إطار التفكير الجماعي إلى حلول لمواجهة ما يجري داخل بلادنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال هذي إحاطة بامتياز. لا ننكر السيد الرئيس أن هناك العديد من المواضيع التي نلاحظ أنها مواضيع جاءت بنتائج بطبيعة الحال نسجلها، مثل موضوع حقوق الإنسان، موضوع مدونة الأسرة إلى آخره، لكن هناك موضوع الذي يعيش مآسي ومحن كبيرة ألا وهو موضوع "الحرية النقابية".

السيد الرئيس،

هذا الموضوع سبق لمركزيتنا "الاتحاد العام للشغالين بالمغرب" أن تقدمت به وطرحته بشدة وفي كل المناسبات للحكومات السابقة وللحكومة الحالية، لكون مشكل الحرية النقابية يمر بظروف صعبة ونخشى أن تنفجر الأمور بسبب هذه الممارسات، بحيث أن في الوقت الذي مثلا تنادي فيه النقابة بإضراب في مؤسسة ما، بطبيعة الحال نحترم الإضراب ونحترم حق الشغل، لكن بعض أرباب العمل يفهمون أن حق الشغل هو توظيف عمال جدد، الشيء اللي كيدفع بعمال المؤسسات باش يعتصموا أمام المؤسسة باش يحميو المنصب ديالهم ويمنعوا على عمال جدد باش يدخلوا.

مع الأسف هاذ المشكل تعرض وتيتعرض وغادي يتعرض لمضايقات، نظرا لسكوت الإدارة وبعض المرات نظرا لتآمر الإدارة، لأنها بذلا ما تحمي المشغل وتحمي العامل، دائما تتكون الكفة لصالح المشغل.

فلهذا اشتغلنا في الاتحاد العام في إخراج مدونة الشغل وساهمنا إلى إعطاء لكل حق حقه في مدونة الشغل، لكن نلاحظ وخصوصا أن منظمة العمل الدولية الهم الأساسي هو احترام الحريات النقابية، ولحد الساعة المغرب باقي مابغاش يصادق على ذاك الاتفاقية الدولية رقم 87، اللي بطبيعة الحال احنا كمركزية أعطينا للحكومة موقفنا وعطيناها كيفاش يمكن ليها تصادق على هاذ الاتفاقية، يمكن كجميع الدول في العالم يمكن لها تصادق على هاذ الاتفاقية بتحفظ فيما يخص حاملي السلاح.

فلهذا نناشد الحكومة فهاذ الوقت اللي فالمغرب تيعيش واحد المشكل ديال غلاء المعيشة، هاذ القضية ديال محاربة العمل النقابي تأخذ موقف حازم وصارم لحماية هاذ الحق النقابي، وإلا سوف ندفع بالشغيلة وبالشعب المغربي إلى الشارع وهذا ما نخشاه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التحالف الوطني من أجل إحاطة المجلس علما، فليتفضل الأخ الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة أضحت تقض مضجع المواطنين وتثير الاستياء والاشمئزاز في آن واحد. الأمر السيد الرئيس يتعلق بالإضرابات المتتالية التي أصبحت تعرفها الجماعات المحلية، مما يعرقل مصالح المواطنين ويحرج الممثلين والمستشارين الجماعيين، فغني عن البيان أن الجماعات المحلية هي القلب النابض لمصالح المواطنين من شواهد إدارية مختلفة وتصحيح للإمضاءات وجمع للنفايات في مختلف المدن وما إلى ذلك، مما يجعل عملها وصلاحيتها تدخل في عمق التسيير والتدبير المحلي.

فقد سبق لنا أن نبهنا الحكومة في عدة مناسبات، فإلى متى ستستمر هذه الوضعية الغريبة التي تضر بمصالح المواطنين؟ خاصة وإننا على أبواب دخول أفراد الجالية مع ما تتطلبه هذه الفئة من وثائق مختلفة في وقت ضيق، نظرا لالتزاماتها في بلاد المهجر، مما تضطر معه الجماعات عادة إلى تخصيص أيام السبت والأحد للاستجابة لهذه الطلبات الملحة.

فإذا كنا نتضامن مع المضربين لأنهم يعانون من ظروف صعبة، حيث أن أغلبهم لا يتقاضون حتى الحد الأدنى للأجور، فإننا في نفس الوقت ندعو الحكومة إلى إيجاد حلول جذرية في أقرب الآجال لهذه المعضلة، لأنها تضرب في العمق مصالح المواطنين وتعطل المشاريع التنموية التي تسطرها الجماعات المحلية في إطار مشاريع إعادة تأهيل لمدننا والمبادرة التنموية.

كما ندعو من خلال هذا المنبر السيد رئيس لجنة الداخلية إلى برمجة اجتماع في أقرب الآجال لتدارس هذه الوضعية ومعرفة وجهة نظر الجهاز الحكومي الوصي والحلول التي تعتزمها الحكومة ونتائج جولات الحوار الاجتماعي في هذا الإطار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة في إطار إحاطة المجلس علما لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس علما.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني، أرى السيد الرئيس، أولا في بداية هاذ الإحاطة كأنكم تتضايقون من الإحاطة، الإحاطة هذا ميزة ديال مجلس المستشارين وفي الحقيقة يتابعها الرأي الوطني بكل، لهذا وأريد كأنكم لأن أعرف بأن... فالحقيقة عارفين ماهو جدوى الإحاطة، احنا الغلاء راه دايرين عليه سؤال آني مغديش نتكلمو لك عليه باش ماتكونشاي، ملي نتكلمو لكم السيد الرئيس على موضوع هام جدا لأنه يهم مؤسسة دستورية أريد لها أن تتعطل عن عملها الإداري والاجتماعي. إن الأمر يهم أفراد أسرة وعائلة المقاومة وجبهة جيش التحرير، ويتعلق الأمر بهياكل وأجهزة هذا المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير الذي تم انتخابه في شهر شتنبر 2006.

ورغم مرور أزيد من سنة ونصف على هاذ الانتخاب، مازال أعضاء المجلس ينتظرون انتخاب المكتب التنفيذي ليشرع في مهامه التي خولها له القانون للقيام بتسيير شؤونه الإدارية والقانونية وليقوم بمهامه الاجتماعية المنوطة به.

ونظرا للمدة الزمنية الطويلة التي مرت عليها انتخاب 140 عضوا من هذا المجلس عن طريق الاقتراع المباشر، حيث لم يبق في ولايته، السيد الرئيس، سوى سنة واحدة ومازال مانتخبوهاش المكتب.

نطالب الحكومة بالتعجيل باستدعاء هؤلاء الأعضاء المنتخبين لتكوين مكتبهم التنفيذي إلى حين تعيين الأربعين عضوا الباقين، وذلك ينص عليه القانون والتحاقهم بالمؤسسة فيما بعد، وذلك حيث يباشر المجلس عمله لأن أعضاء أسرة المقاومة وجيش التحرير يستغربون لهاذ النسيان ويشعرون بالإهانة وهذا الإقصاء الإداري والتهميش الذي طالهم من جراء تعطيل مؤسسة دستورية كما قلت، التي تتحمل مسؤولية تجاه العديد من رموز الكفاح الوطني وشهداء الحرية والاستقلال.

ومن منا في هذا المجلس ليس له أفراد من هذه الأسرة ديال المقاومة الذين يعانون من مشاكل مادية واجتماعية وإنسانية يستحيل معالجتها في ظروف الإقصاء والتهميش هذه، خاصة وأن صاحب الجلالة نصره الله محمد السادس يولي عناية كاملة لرعاياه من هاذ الأسرة -أسرة المقاومة وجيش التحرير-.

السيد الرئيس،

نحيطكم علما أن أعضاء المجلس الوطني المنتخبين الذين ألحوا علينا في فريقنا البرلماني للقيام بهاذ الإحاطة، يحملون مسؤولية هاذ التهميش والإقصاء الذين يشعرون به، بل للإهمال لهاذ المؤسسة، إلى الحكومة التي تابعت عملية انتخاب هياكل أجهزة المجلس الوطني ومجالس الإقليم لأزيد من سنة ونصف، نتمنى أن تتدارك الحكومة هاذ التقصير وتعجل بالإجراءات الإدارية لانتخاب المكتب التنفيذي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، أيضا من أجل إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة الكل يشتكي في هذا المجتمع، ومع الأسف أن تتوجه لجنة من مجلس المستشارين إلى شركة وطنية يؤدي عليها المواطن المغربي الضرائب يوميا وما تستقبلش من طرف المدير ديالها.

كنتأسفو كثير أنه لجنة مكونة من برلمانيين من رئيس اللجنة وما يستقبلهاش مدير الوكالة وهو معلوم بهذه الزيارة، في الحقيقة نأسف كثيرا، ربما ندخلوا هاذ الشي من باب أنه يستحيي أن يستقبلها لأنه ما يقدمه ما عندوش، مايفسره ما عندوش، مايقوله المواطن ماعندوش، من هاذ الباب احنا كنفسروا عدم استقبال السيد مدير الإذاعة والتلفزة المغربية للجنة البرلمانية الموقرة.

وفي هذا الإطار، وهاذ المجلس اللي كيشتكي وربما بعض المسؤولين القائمين على الحكومة، ربما وإن كانوا قراب ليه مع الأسف هما بعاد عليه بزاف، ماكيعرفوش كيفاش يشتغل، ما كيعرفوش الاشتغالات ديالو، هاذ المجلس الذي فرض عليه إحكام بدون أن يكون حاضرا، وهذا كنتأسفوا له من باب الديمقراطية أنه اللي بغى يحكم على مجلس المستشارين يحضروا في الجلسات قبل مايوجه له الاتهام ديال العطاء ولا د الإنتاج.

نحن لا نريد مجلسا ديال المستشارين الذي يؤدي تضخم تشريعي، بمعنى أنه يحاسب نفسه بعدد القوانين الذي باشرها وصوت عليها، احنا التضخم التشريعي ضده، احنا قوة القانون بقوة الاحترام للقانو،ن ماشي بقوة المشاريع اللي كتصوت عليها، وإلى كانت هناك جهاز اللي كيخلي القوانين مصنفة مطرفة وكيجيبها فآخر يوم من الدورة وكيقول لك كيتأسف عليها أنه متصوتتش، هذاك الشي أشغالهم ولكني احنايا شغالنا أنه نباشر القوانين وندرسها ونتحمل المسؤولية على التصويت عليها.

احنا ماشي هنايا واحد المواطنين اللي صوت علينا الناخب، المواطن المغربي، باش ندوزوا اللي كان فأي وقت كان فأي إطار كان.

تعبئنا كثيرا في ميزانية المالية، تعبئنا كثيرا في بعض القوانين، ولكن هذا لا يسمح لأي طرف أن السلطة التشريعية وفي خضم فصل السلط أنه يتحقق أنه تبقى السلطة التشريعية تحت ولاء سلطة أخرى من غير سلطة الملك.

فلهذا احنا من هاذ اليوم كنقولو للسلطة الحكومية، للسلطة التنفيذية أنه إلى بغات مجلس المستشارين يشتغل معها أنها تحط القوانين في المدة الزمنية التي تناسب العمل التشريعي، وأنه قد تحترم البرلمانيين، لأنه تصوروا المجتمع المغربي احنا واحد ما يحترمش البرلماني واحد ما يحترمش الدركي وواحد ما يحترمش الشرطي، أشنو هذا؟ غنديروا السيبة في البلاد.

فلهذا، أنه من المفروض علينا أن نحترم بعضنا بعضا وأن نحترم المؤسسات لأنه المؤسسات للمغرب.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن لرئيس فريق الحركة الشعبية من أجل إحاطة المجلس علما، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتمثل في ارتفاع أثمنة الأسمدة والمبيدات الفلاحية.

السيد الرئيس،

كما يعلم الجميع أن القطاع الفلاحي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إلا أنه وضعية الفلاح لا تعكس أهمية هاذ القطاع نظرا لما يتخبط فيه من مشاكل وصعوبات عدة، ونخص بالذكر غلاء أسعار الأسمدة الفسفورية والأزوتية والبوتاسية التي تراوحت زيادتها ما بين 200 إلى 300%، الأمر الذي يرفع من كلفة الإنتاج الفلاحي وبالتالي انخفاض وتدهور القدرة الشرائية للفلاحين.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تعد من المنتجين والمصدرين لمادة الفوسفاط التي تعتبر المادة الخام لصنع الأسمدة الفسفورية والتي من المفروض أن تكون بأثمنة جد مناسبة وفي متناول جميع الفلاحين، وإذ كنا نتفهم الزيادة النسبية في الأسعار التي عرفها المحيط الدولي بصفة عامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، فإننا لا نتفهم أن ترتفع أثمنة مواد الأسمدة ببلادنا بشكل يفوق 200% دفعة واحدة.

مما يجعلنا نتساءل عن الاستراتيجية ودور الحكومة لمعالجة هذه الإشكالية والحرص على الحفاظ على استقرار أثمنة هذه المواد الأساسية، خصوصا وأن الموسم الفلاحي الحالي لا يبشر بسنة جيدة في ظل التقلبات المناخية التي تعرفها بلادنا.

لذا أصبح لزاما على الحكومة التدخل الفوري والعاجل للتراجع عن هذه الزيادة الصاروخية التي عرفتها أثمان مواد الأسمدة، لضمان حد أدنى من الظروف الملائمة للفلاحين قصد مواصلة نشاطهم الفلاحي، بعيدا عن كل إكراه يثقل كاهلهم ويحد من قدرتهم الشرائية وتطوير وسائل الإنتاج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها تسعة عشر: تسعة أسئلة منها آنية وعشرة أسئلة عادية، موجهة لكل من قطاعات: العدل والشؤون الاقتصادية والعامة وهناك المالية والإسكان والتشغيل والتجارة الخارجية والتنمية الاجتماعية.

سنستهل هذه الأسئلة بسؤال آني موجه إلى السيد وزير العدل، حول تعدد حالات الفرار المتكررة من السجون المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، محمد كريمن، بنجيد الأمين، عبد العزيز العزابي، ناجي فخاري.

الكلمة للأستاذ محمد كريمن.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا للسيد الرئيس.

أختي وإخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد وزير العدل المحترم،

بلا شك بأن هاذ السؤال كيمشي تماشيا مع اهتمام الرأي العام اللي منذ وقوع آخر نازلة فيما يخص فرار بعض السجناء، والرأي العام يتساءل عبر وسائل الإعلام وكذلك في الشوارع على ماذا حدث؟ وأكثر من هذا، السيد الوزير، أنه قلة تواصل الحكومة وبالخصوص وزارتكم عما وقع خلات عدة إشاعات تسود في المجتمع المغربي.

مايخفاش عليكم السيد الوزير، بأن من أكبر ثروات المغرب هو الأمن ديالو والاستقرار الأمني ديالو، ثروة جد غالية اللي خصنا نحضيوها ونحرصو عليها جميعا، لأن بها كنجيبو الاستثمار، بها كنجيبو السياح وبها كنميوا الاقتصاد ديالنا.

الآن، آخر نازلة هي فرار تسعة محكوم عليهم وفيهم ما كنهدرشي على أي قانون باش تحكموا، ولكن كنتكلم على 9 ديال المحكوم عليهم ومنهم 2 بحكم الإعدام و4 بالمؤبد. كيف يمكن وكيف يعقل أنه هاذ الناس يمكن لهم يخرجوا بهاذ الطريقة هذه؟

راه هو السؤال اللي بغينا نوضعو، السيد الوزير، وهو في شطرين، أشنو اللي وقع؟ وكيف كان يمكن يوقع هاذ الشي ؟.

وكذلك السيد الوزير سؤال آخر، كيفاش غادي تعملوا إن شاء الله في المستقبل باش نتجنبوا ونتجندوا ضد مسائل بحال هاذ النوع هذا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

أستسمح المجلس الموقر، لدينا أربعة أسئلة متشابهة إذا سمحتم سأعطي الكلمة لباقي الأسئلة ولنفتح بعد ذلك المجال للسيد الوزير للإجابة عنها دفعة واحدة.

إذن السؤال الموالي في نفس الموضوع، حول فرار بعض السجناء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو مربوح، محمد المنصور، عابد شكايل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة للأستاذ الحو مربوح، فليتفضل.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تتبع الرأي العام الوطني عملية الفرار الجماعي التي قامت بها مجموعة من السجناء والتي كان سجن القنيطرة مسرحا لها خلال الأسبوع الماضي، وإذا كنا نعتبر ما جرى سابقة خطيرة، خاصة بالنظر لنوعية هؤلاء السجناء الفارين وبالطريقة التي تم تنفيذ بها عملية الفرار هاته، فإننا نؤكد على ضرورة أن يتحمل الجميع مسؤوليته، خاصة وأن نفس السجن عرف عملية فرار مماثلة في السنة الماضية، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول تدبير وإدارة المرافق السجنية ببلادنا.

ولذلك نساء لكم السيد الوزير:

أولا: عن ظروف وملابسات الفرار والنتائج التي توصل إليها البحث والتحقيق في هذا الملف؟

ثانيا: عن التدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل تحديد مرفق إدارة السجون وتفعيل المراقبة من أجل تفادي تكرار مثل هذه الحالات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآني الثالث في نفس السياق، حالة الفرار المتعددة التي تعيشها السجون، للمستشارين المحترمين السادة: حسن القيشوحي، محمد بن مسعود، حميد كوسكوس، أحمد السنيتي، محمد عدال، عبد الرحيم الشرقاوي، سيداتي شكاف، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

الأستاذ إبراهيم أبو زيد.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد عرفت بعض السجون المغربية حالة تسيب لم يسبق لها مثيل في تاريخ بلادنا، حيث شهدت الأيام القليلة الماضية عملية فرار لتسعة سجناء محكوم عليهم لمدة طويلة تتراوح ما بين 20 سنة والمؤبد والإعدام، انبهر لها الرأي العام الوطني وتتبعها عبر وسائل الإعلام.

كما نذكركم السيد الوزير، بأن نفس السجن المركزي للقنيطرة عرف حالة فرار في الأشهر الماضية القليلة لأحد المحكوم عليهم في إطار تجارة المخدرات، ونحن في الفريق الحركي إذ نندد بحالة الفوضى والتسيب التي تعيشها السجون المغربية، فإننا بالمقابل نسائلكم السيد الوزير لتنوير مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني الذي يتتبع هذه القضية باهتمام كبير عبر وسائل الإعلام التي ترسم له عدة سيناريوهات.

ونريد منكم السيد الوزير أن توضحوا لنا الملابسات هاذ العملية الخطيرة والكبيرة وكذا نتائج التحقيق للفرق المختصة، وكذلك توجه هؤلاء السجناء، حيث أن بعض المتتبعين للرأي العام الوطني بدؤوا يشككون حتى في صحة هذا الفرار.

من هنا نسائلكم السيد الوزير: كيف تفسرون نجاح هذه العملية؟ ألا ترون أن الموضوع يفرض وبإلحاح مراجعة شاملة لوضعية السجون ببلادنا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، أحمد النماوي، محمد اجبيل، عبد القادر النميلي، الغازي لغرارية، إبراهيم بن ديدي وأحمد الجغيري.

الكلمة للأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أثار فرار تسعة سجناء مدانين في قضايا الإرهاب من سجن القنيطرة ردود فعل وطنية مختلفة، كما شكل موضوعا لتعاليق متباينة على صفحات الجرائد وفي وسائل الإعلام، فطرحت عدة تساؤلات محاولة لفهم حيثيات هذا الهروب، ونحن نعلم السيد الوزير، أن ظاهرة هروب السجناء ارتفعت وتيرتها خلال 5 سنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، سواء تعلق الأمر بالمدانين في قضايا الإرهاب أو بسجناء الحق العام.

وتنويرا للرأي العام الوطني نتساءل السيد الوزير: ما هي حيثيات فرار 9 سجناء من سجن القنيطرة؟ وكيف تفسرون تكرار هذا الأمر بالسجون المغربية؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والسلطات المختصة للحد من هذه الظاهرة؟ ألم يحن الوقت لإحداث وكالة مستقلة لتدبير السجون؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد وزير العدل للجواب على أسئلة السادة المستشارين المتعلقة بفرار السجناء، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الواحد الراضي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارين والفرق التي طرحت هذه الأسئلة، لأنهم يتيحوا للحكومة الفرصة لإعطاء كل الإيضاحات حول هذا الحدث المؤسف الذي عاشته بلادنا.

من بين التساؤلات المطروحة هو: كيف مرت هذه الأحداث وهذه الأشياء؟ ماذا وقع؟

الذي وقع هو أن مجموعة من السجناء، أنتم قلتم عددهم 9، حفروا نفقا من أحد البيوت أو إحدى الزنازن اللي تيسكنوا فيها، نفق اللي حفروه في مكان ديال المرحاض وهبطوا ب2 الأمتار وكان حجم ديال الحفرة 60 سنتيمترا تقريبا، وكان الطول ديال النفق 22 متر.

فهاد السجناء استعملوا أكياس ديال الطحين اللي بدون شك كانت موجودة في السجن وكانوا كيملأوا هذاك التراب اللي كيحفروه كيعملوه في هادوك الأكياس، وكانوا كيطلعوا هذاك التراب بأدوات منزلية. والحفير كانو كيحفروا بقادوس Galvanisé، به كانوا كيحفروا، وكيطلعو هاداك التراب في هادوك لخناشي وكيستفوه تحت واحد المحل فين كينعسو اللي هو ب béton armé، كاين واحد المحل فين كينعس السجين كيدير فوق منو عاد الفراش، فحداوا من الأرض حتى لهداك المحل، ستفو الخناشي ومن بعد بلطوا عليهم، ولات بحال شي حاجة اللي باينة عادية.

كذلك عندهم المرافع فين كيتزلو حوايجهم، حيدو الحوايج وعمرو حتى دوك المرافع بالخناشي، وهاذ الشيء عملوه في 4 ديال الزنازن، ماشي في مكان واحد ولكن في 4 ديال الأماكن، وكانوا كيحرصوا على أن البيوت نظيفة، كيسيقوها وكيغسلوها باش ما كتثير حتى شي انتباه أو شي شبهات.

هذه هي الطريقة وهادي هي الكيفية باش حفروا وباش طلعوا هاد الأشياء، الليلة اللي كانوا غادي يفروا فيها، طلبوا من الحارس يسمح لهم أنهم ب9 ينعسوا في 2 ديال الزنازن اللي متجاورين مع بعضياتهم، خلافا للقانون، الحارس قبل وأعطاهم الإذن أنهم يباتوا 9 في جوج ديال الزنازن. بطبيعة الحال الغد فالصباح مللي جا جبرهم فروا ما كايبينش.

هاذي الأعمال والأفعال، حقيقة هاذ الشيء كيطرح تساؤلات: كيفاش أن هاذ السجناء اللي عندهم الحراس واللي كان مفروض أنه يكون تفتيش باستمرار وتطبيق واحد العدد ديال القوانين، كيفاش تمكنوا أنهم يفروا بدون ما يكونوا الحراس أنهم شعروا بأنهم تهيئوا باش يفروا؟

كذلك السؤال الثاني هو: هل كانت هناك تواطؤ ديال المسجونين معهم أو تواطؤ ديال الناس الإدارة من عدة مستويات؟ هذا حتى هو سؤال اللي كنطرحوه.

السؤال الثالث: واش كان تواطؤ خارج السجن؟ هذا حتى هو سؤال خصنا مازال نجيبوا لو الأجوبة، وكذلك كانت واحد الشركة كتشتغل في السجن المدني ديال القنيطرة ويمكن الإنسان يشك أن هادوك العمال اللي كانوا خدامين في الشركة يمكن عاونوا هاد السجناء باش يفروا.

هاذ الأسئلة ما يمكنش لي نجاوب عليها اليوم، لأن هذا هو موضوع ديال البحث، ولكن إلى وصلنا لنتائج اللي كنهمكم احنا مستعدين باش نرجعوا وعاود نعطيوكم كل المعطيات.

معلوم منين السلطات ديال السجن صاقت الخبر، معلوم علمت الوزارة واحنا بدورنا علمنا قوات الأمن، لأن خاص البحث فورا على الهاربين ومحاولة إلقاء القبض عليهم.

فهنيا كيف كتعرفوا كان استنفار ديال جميع القوات ديال الأمن، عملوا الحواجز اللي كيعملوا عادة في الطرق، طوقوا المنطقة اللي ممكن يمشيوا لها ومعلوم وزعوا على وسائل الإعلام الصور ديال الفارين، وجميع القوات المكلفة بالأمن قامت بواجبها وقامت بأشغالها بكيفية مهنية عالية. هذا الإجراءات اللي اتخدت من الناحية الأمنية للبحث عليهم.

اتخذت كذلك إجراءات قضائية، وهو أن الوكيل العام حينما بلغه الخبر جند كل السلطات القضائية اللي هي تابعة له بالأخص الشرطة القضائية والدرك والأمن المختص في الشؤون العلمية، وبطبيعة الحال كان التفتيش في عين المكان وكان الإطلاع على كل ما وقع. بطبيعة الحال كذلك استمع القاضي واستمعت الشرطة القضائية إلى عدد من الموظفين، من العمال اللي هضرنا عليهم وحتى الزوار اللي كانوا عادة كيجيوا يزوروا هاذ الفارين، ولحد الساعة الوكيل العام قايم بشغالو وقايم بالبحث ديالو، ولكون أن البحث يجب أن يبقى سري فاحنا كنتظروا يكمل البحث ديالو.

من جهتها الوزارة قامت حتى هي ببحث إداري، مشات بعثة من الوزارة للقنيطرة وقفت في عين المكان وشافت كل المعطيات وسمعت حتى هي بدورها لكل الناس اللي المسؤولين وكانت لهم علاقة بالفارين.

الآن كننتظروا أننا تجينا المعطيات ديال البحث القضائي ونجمعوه مع البحث الإداري وآنذاك غادي تبان لنا أشنو هي الإجراءات اللي خصنا ناخدو؟ وأشنو هي المتابعات اللي خاصها تكون إلى كان خاص تكون هناك متابعات؟

بالإضافة إلى هذا، قمنا بعدة إجراءات في المؤسسات السجنية في المغرب كله، بحيث كان اجتماع ديال المديرين ديال السجون المغربية كلها، ومعلوم المسؤولين في الوزارة، حثوهم على اليقظة وعلى القيام بالتفتيش كما يجب القيام به وعلى مراقبة الزوار وعلى التطبيق الحرفي للقانون بجميع حذافره.

هذا هما الإجراءات اللي خدينا لحد الساعة، ولكن خصنا نبحثوا ومازالين كنبحثوا على الأسباب ديال هاذ العملية هذي، كيفاش استطاعوا في السجن أنهم يفروا بهاد العدد وبهاذ الكيفية هاذي؟

إلى كتذكروا في أكتوبر الماضي، حين ناقشنا ميزانية وزارة العدل في اللجنة وكذلك بمناسبة طرح أسئلة هنا في هذا المجلس الموقر، كنا أثرنا الانتباه على الوضعية ديال السجون، وقلنا على أنه كيخص تتعمل شي حاجة، عندنا في المغرب 56.644 سجين: هذا إلى يوم 31 مارس 2008، من بداية 2008 إلى يومنا هذا تزادوا 1964 سجين إضافي، هاذو سجناء اللي تزادوا إضافيين، فتتشوفوا هاذ العدد اللي كاين حقيقة صعيب المواجهة ديالو، وكنت هضرت لكم على المساحة المتوفرة لكل سجين، هضرت لكم على التغذية، هضرت لكم كذلك على العلاج وهضرت لكم النظافة وعلى هاد الأشياء كلها اللي كان تيخصنا أننا نوفروها للسجناء.

من جهة أخرى، أذكر بأن في المغرب عندنا فقط 5500 حارس لحراسة هاد تقريبا 57.000 سجين، فعندنا حنايا معدل حارس ل11 سجناء، هذا معدل، هاديك الليلة اللي هربوا فيها هادوك الجوج فالسجن كله كان حارسينو 18 ديال الحراس، فحارس لكل 11 في الوقت اللي كنت قلت لكم وكنذكركم بأن المعدل الدولي هو 1 حارس لكل 3 ديال السجناء.

فاحنا عندنا تصميم ديال إصلاح ديال 5 سنوات، بغينا في 2012 إن شاء الله نكونوا وصلنا لحارس لكل 5 سجناء، وباش نوصلوا لهاد المستوى هذا خصنا عدد أكثر مما اللي عندنا دابا، عندنا 5500 خصنا 6000 باش نوصلوا واحد لكل 5 ديال السجناء.

واش السيد الرئيس وصل الوقت ولا مازال؟

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على محال، غادي نخلي شي شوية دالوقت باش منين يعقبوا الإخوان عاود ثاني باش تكون عندي فرصة باش نعطيوهم معلومات إضافية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله.

في إطار التعقيبات أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة جوابكم جد مهم وبالأحرى أنه بعض التساؤلات اللي كان كيوضعها الرأي العام المغربي اليوم لقت رد عليها، والنقص اللي ما كانش نقص أمني في السجون، السيد الوزير، بأكثر ما كان كذلك نقص في التواصل والحمد لله اليوم كسرتو هاذ الشيء وتواصلتو مع الشعب من خلالنا فيما يخص الحادثة بالضبط.

ولكن، خاص هذه الحادثة كذلك تكون يمكن فرصة لنا كاملين كذلك مشرعين وتحدثتم على المشكل ديال ميزانية وزارة العدل، باش نشوفو معكم

ومع وزارة المالية وفي إطار هاذ الحكومة الجديدة على إعطاء أكثر إمكانيات لوزارة العدل وبالخصوص شطر السجون لتأمين هذه السجون.

مجرد فكرة، السيد الوزير كذلك، واش ما كتشوفوش بأنه خارج مديرية السجون واش ماشي ممكن نعملو واحد الخلية تكون عندها واحد الاستقلالية بالنسبة لمديرية السجون، تدير جولات عبر السجون المغربية وتشوف شنو هما النقص اللي كاين وشنو هما الحلول الممكنة لتأمين سجون المغرب؟ وشكرا السيد الوزير على جوابكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

فريق العهد، تفضلوا الأستاذ الحو مربوح.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب المدقق والمعطيات التقنية والتفاصيل المدققة، نبغي نركز على 2 أو 3 نقط فقط في التعقيب، بغيت نزيد نؤكد كما قال زميلي سابقا على أهمية الموضوع فيما يخص السمعة الأمنية الجيدة ديال بلادنا، خصنا نعملو كل ما خصنا نعملو باش نحافظو عليها.

وقضية الإمكانيات، السيد الوزير، إمكانيات تناقش والإمكانيات يمكن توصل، في مسألة الحراس، السيد الوزير، هناك حسب الأرقام اللي عطيتوا أمامنا 5000 منصب شغل، وهاذي حاجة مهمة ولا 6000 منصب شغل، ولكن المشكل واش غنتسناوا 2012؟ لأنه هاد الظاهرة جديدة وخصنا نكونو حذرين باش ما تفاقمش بسرعة.

من الناحية التقنية، السيد الوزير، قلتو قبيلا على الأكياس وآخره، وأنتم كتعطيوا الأرقام، درت عملية حسابية سريعة، هناك 4 أو 5 أطنان ديال التراب، يعني يصعب باش الإنسان يتخيل كيفاش 5 طن ديال التراب تتخبع في السجن في واحد الزنزانة بلا ما يكون ... وعلى كل حال طن أو طن ونصف لكل واحدة، راه كمية كبيرة، يعني هنا كاين تساؤل.

وهنا النقطة الأخرى، السيد الوزير، هي خاص الصرامة، في انتظار باش يمكن تكون الحراسة كافية خاص حراسة ديال الحراسة، خاص الصرامة، ويجب كل من يثبت في حقه أي تواطؤ في المسائل بحال هادو خاص تكون الصرامة.

وحاجة أخرى، السيد الوزير، النقطة الأخيرة، طرحنا هاد السؤال بغينا نطمأنوا لأنه وقعت شي حاجة اللي هي كبيرة، وقع ما وقع، واحنا واثقون أن مصالحنا الأمنية ستقوم بالعمل ديالها أحسن قيام ونحييها بهذه المناسبة بما قامت به وبما تقوم به، ولكن بغينا نطمأنوا بما أنكم اتخذتم التدابير اللازمة والوقايات اللازمة باش ما يتكررش هاذ الشي لأنه ظاهرة جديدة في المغرب، خصها تموت في البداية ديالها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

معالي الوزير،

سمعنا منكم ومع كل أسف، سمعنا منكم أن هاذ الناس اللي ارتكبوا أخطاء خطيرة جدا اللي الشعب المغربي كله ضدها، اللي الشعب المغربي كله تيستنكرها، حفروا 22 متر على 60 سنتيم، يعني 60cm de diamètre، احنا معالي الوزير اللي جينا نقبطو 22 مترو ونضربوها على 0.60 تنجبروا $13m^3$، هاذ $13m^3$ معالي الوزير، إلى بغينا وكنا كنحفروا مع أن صعيب بكثير أن الإنسان يمشي 22 مترو على 60 سنتمتر، كيف غادي يدخل كيف غادي يخرج التراب وكيفاش غادي يعاود يدخل باش يعاود يخرج وإلى آخره.

معالي الوزير، $13m^3$ راه خصها 4 ديال les voyages ديال les camionnettes، هذا ماشي دق الحناشي، لأن كل camion تيرفد $3m^3$ تنعرفوه، هاذ الشاحنات اللي كينين عندنا الصغار، إذن كيف يعقل أن التراب لما تيخرج تيكثر كيتنفخ، فغادي يولي معالي الوزير تيخصنا هاذ التراب اللي خرج فين غادي يمشي، لحناشي ما غادي يكفوش معالي الوزير، باش غادي يتحطوا ويداروا في البيطو إلى آخره، خاصنا نفكرو مزيان ونخدمو عقلنا مزيان، ونعرفو هاذ التراب فين تخبع أو فين خرج أو شكون اللي سهر عليه.

معالي الوزير،

الحراس اللي تيحرسوا على هاذ المجرمين الخطيرين، هادو ماشي مجرمين ارتكبوا أخطاء اللي يمكن لنا ماندوهاش فيهم، ربما محكومين بواحد الحكم اللي هو قليل، هادو محكومين بالإعدام، وإلى تيستحقوا أكثر من الإعدام، اللي روعونا جميعا، وما نحرسوش عليهم 24 ساعة على 24، ما نعرفوهومش 24 ساعة على 24 ساعة أش كتديروا؟ ما نراقبوهومش 24 ساعة على 24، نعطيوهم كاع هاذ الحرية اللي غادي يمكن لهم يحفروا ويخرجوا ذاك التراب ويهربوا، هاذي قلة المراقبة معالي الوزير.

معالي الوزير،

أنت ولد المنطقة ديال القنيطرة وكتعرف السجن ديال القنيطرة وكتعرف منطقة القنيطرة بالكثير، فكيف يعقل، معالي الوزير، أن هاذ الحراس ما تكونش عليهم المراقبة بحال جميع الحراس آخرين؟ شي تيحرس على شي، أين هو هذا المدير؟ اللي يعني متكونش عنده النتيجة يوميا ديال ذاك الناس

اللي هم الإرهاب، لأن هذاك الإرهاب الناس اللي هما تيستحقوا المراقبة ليل نهار.

أين هو؟ علاش؟ فين المراقبة ديالهم؟ واش حتى واحد فيهم فديك الحفير ما غادي يكون مرض أو عينيه تخوروا بالتراب أو منخارو أو التنفس؟

احنا، معالي الوزير، لنا تتجينا الغيرة على الوطن ديالنا، احنا الحراس تنبغيوهم كما قلتيوا معالي الوزير 5500 حارس، راه 5500 حارس اللي قلتيوا المعدل ديال1/3 ما فيهاش الكفاية، ولكن هادوك المجرمين خصنا نحرصوا عليهم كلنا، معالي الوزير، احنا تنطلبوا هاذ الشيء ما يتكررش، ما يتكررش، وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الإتحاد الدستوري، فليتفضل مشكورا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة نشكركم، السيد الوزير، على إجابتكم اللي كانت شافية وشفافة، كما نؤكد لكم أننا جميعا في هذا المجلس نتقاسم معكم موضوع الإمكانيات، والكرة عندكم السيد الوزير، في السنة المقبلة إن شاء الله اعطيوا المقترحات ديالكم واحنا جميعا مادام أننا كنناقشوا هاذ الموضوع سوف نتفق معكم في اقتراحاتكم.

بقات لنا حاجة واحدة السيد الوزير اللي ما أثرتوهاش في الجواب ديالكم هي إمكانية إحداث وكالة مستقلة لتدبير السجون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، عندكم 8 دقائق السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون،

حقيقة أعطيتكم قبيلة الأسباب المادية اللي ساهمت في وقوع حادثة بحال هادي، ولكن من الواجب أنكم تعرفوا على أن هناك أسباب معنوية:

أولا: النوعية ديال السجناء في المغرب تغيرت، السنين الأخيرة الدخول بكثافة ديال أصحاب المخدرات غير النوعية والجو داخل السجن نظرا للأموال اللي عندهم ونظرا للطريقة ديال التصرفات ديالهم. كذلك، وجود ناس محكوم عليهم في إطار الإرهاب خلق معطى جديد، وأما عدد أصحاب الحق العام عددهم متواضع، غير المخدرات كاين الثلث ديال السجناء، النصف ديال السجناء الآن هما غير ف la détention provisoire الاعتقال الاحتياطي. إذن كاين واحد الظاهرة هو أنه هاذ الناس اللي كيقوموا بأعمال خطيرة، العدد ديالهم كثار والتأثير ديالهم كثار داخل السجون.

ثانيا: كاين تسييس الحياة السجنية، هذا شيء مكانش من قبل، فهاذ السجناء اللي كينين الآن كيقول لك ما غاديش يحترموا القوانين، وكاين تراجع ديال الانضباط داخل السجون، فأدنى تنازل من طرف الحراس أو من طرف المدير إلا وكيصبح حق مكتسب، وأدنى رخصة تعطى مؤقتا كتولي دائمة.

وهكذا بقت بكيفية تدريجية منذ سنوات، هاذ الشي ماشي عاد اليوم عاد وقع، منذ سنوات والأوضاع النظامية والقانونية والانضباط داخل السجون كتتراجع. مثلا إلى مشى حتى الحارس فقط قال خصو يحترم القانون أو جاء باش يفتش الزنزانة اللي هو فيه أو يفتش المكلة اللي كندخل، إلا وكتنوض واحد الروعة في السجن.

مثلا إلى جاء وصل الوقت اللي خصهم يدخلوا الزنازن باش يسدوها كيرفضوا أنهم يدخلوا للزنازن، إلى جبروا عندهم أشياء اللي هي عادة ممنوعة في السجون وكيبغيوا يحيدوها لهم وما كيخليوهمش يحيدوها لهم وما عندهومش الإمكانيات باش يواجهوا.

فهاد الشيء كله كيعتبروه مللي كيقولوا لهم رجعوا للقانون ورجعوا للانضباط أن هذا مس بالكرامة ديال السجين وعلى أنهم عندهم حقوق وما كيكتافيوش بهاذ الشيء والا كينوضوا ويعملوا احتجاجات، كيرفضوا يدخلوا للزنازن، كيعملوا وقفات احتجاجية، كيديروا إضراب على الطعام وكيبداو يتهموا هادوك الموظفين، هدا عملنا، هدا فعلنا...هدا كدا وهاد الشي كيخلق واحد الأزمة، كاينة أزمة ديال السلطة داخل السجون اللي خصها تتراعى وخصها تعالج، ماجية من نوعية ديال السجناء وماجية كذلك من واحد النوع ديال التسامح، وهذا خصو يكون، التسامح خصو يكون، ومعاملة جيدة للسجناء خصها تكون ولكن ماشي على حساب القانون.

وهذا عنده تأثير كبير على الحراس، الحراس كيعتبروا راسهم أن المجتمع ما كيبغيهمش، أنهم مكروهين، الحراس كيعتبروا راسهم أنهم متهمين بأنهم يستفزوا السجناء وكيتكرفصوا عليهم، وبعض الأحيان تيتهموهم أنهم يعذبوهم، متهمين كذلك بالرشوة، فالحقيقة كاين بعض الحالات الخاصة، ولكن ماشي معممة، ماشي كل الحراس كلهم هكايا، واللي كيعمل شي حاجة احنا له بالمرصاد.

يمكن نقول لكم أنه في هاذ 4 سنوات الأخيرة 54 حارس توبعوا، كانت المتابعة ديالهم وفيهم اللي تطردوا من الإدارة، فيهم اللي مشاوا مبكرا للتقاعد، فيهم اللي خذاوا blâme، كل واحد حسب الخطورة ديال العمل اللي قام به.

والقضية ديال العدد ديال الناس اللي كيفروا، راه نفسيا كيبان أن العدد زايد ولكن عمليا في 2002: 32؛ في 2003: 32؛ في 2004: 28؛ في

2005: 28؛ في 2006: 28 وفي 2007: 23 اللي فروا، إذن المعدل هو هاداك تقريبا ماكاينش زيادة فيه.

احنا اللي بغينا نقوموا هو نقوموا بواحد العدد من الإصلاحات في هذا الميدان هذا، وهنا يمكن لي نقول بالنسبة للوكالة، الوكالة كتطلب تهيئ وهاذ الشيء اللي كنهيئوا يمكن يكون قاعدة اللي عليها تبنى الوكالة إن شاء الله.

خاص في المستقبل نقصو من عدد السجناء أي من هذاك الاعتقال الاحتياطي، خاص كذلك نشوفو بالنسبة لبعض المخالفات أننا نشوفو شي عقاب من غير السجن وهذا ممكن احنا كندرسوه.

خصنا نبنيو سجون جديدة وراها مبرمجة، خصنا كذلك نشريو الآلات ديال البحث وديال المراقبة، خصنا ندخلوا من هنا ل2012، 6000 ديال الموظفين، معلوم يمكن لنا نخدموا 2000 أو 1500 كل سنة ونمشيوا بكيفية تدريجية، وخصنا نكونوهم باش ما يتأثروا لا ماديا ولا معنويا، وخصنا كذلك نعطيوهم امتيازات لأنها حتى دابا إلى بغيتي تقلب عليهم ما عتجبرهمش، تعطيهم امتيازات، تعطيهم تشجيعات وكيف اللي قلت خصنا حمايتهم ماديا ومعنويا.

في الختام بغيت نقول، السيد الرئيس، السادة المستشارين، على أن وزارة العدل متبعة عن قرب كل ما يحدث وهي دائما تأخذ القرارات الضرورية اللي خصها تتخاد، اللي كنهدفو له في النهاية هو أن المؤسسات السجنية تقوم بالمهام ديالها، والمهام ديالها هي حماية المجتمع وكذلك حماية حتى السجناء، وكذلك خلق ظروف ملائمة لائقة للسجناء اللي يعيشوا فيها، وكذلك التوازن ما بين العمل الإنساني في السجون وما بين التسامح، ولكن كذلك الانضباط والسلطة ديال القانون، وكذلك تهيئ السجناء باش إن شاء الله يكون الإدماج ديالهم في المجتمع منين يخرجوا بناء ما يكونشاي سلبي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل مباشرة إلى السؤال الخامس كذلك موجه إلى السيد وزير العدل، حول ظاهرة اعتقال أشخاص بناءا على تصريحات، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضوري، عبد الرحمان أشن، مولاي الحسن طالب، عمر مورو، سلامة حافظي، المحجوب الدابدا، أحمد العاطفي، حسن أكليم، محمد تحيفة، أبو بكر عبيد، محمد نقاد، حسن القاسمي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير العدل وهو حول ظاهرة اعتقال أشخاص بناءا على تصريحات بعض السجناء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد لاحظنا في السنين الأخيرة تصاعد ظاهرة اعتقال بعض المواطنين فقط بناءا على تصريحات أو وشايات صادرة عن بعض السجناء من بعض السجون تجاه النيابة العامة، وهذا بالخصوص منتشر بصفة عامة وخاصة في الشمال وبشكل أخص في بعض الأقاليم مثل إقليم الناظور والحسيمة ووجدة وتطوان وربما العرائش إلى غير ذلك، بطبيعة هذه المنطقة وارتباطها بزراعة القنب الهندي.

وقد تبين، السيد الوزير، في الكثير من الحالات أن هذه التصريحات التي تكون صادرة عن بعض السجناء من بعض السجون نحو النيابة العامة غالبا ما تكون نابعة من رغبة دفينة في تصفية حسابات لا علاقة لها بتاتا بموضوع الشكاية، أو عن إرادة في إلحاق الضرر بالموشى بهم وتدنيس سمعتهم وسط المجتمع الذي يعيشون فيه.

ولعل ما يثبت هذا هو كون هذه الشكايات أو الوشايات غالبا ما ترد على النيابة العامة بعدما يكون صاحبها أو أصحابها قد قضوا فترة غير قصيرة في السجن، شهورا بل أحيانا سنوات، فيقولون أن ضميرهم قد استيقظ وأن هنالك مواطنين خارج أسوار السجن كانوا شركاء لهم في جرائمهم تلك المتعلقة بالاتجار في المخدرات بالخصوص، وذلك طبعا بهدف ابتزازهم ومساومتهم عن طريق وسطاء لهم خارج السجن، مساومة الموشى بهم على إنكار معرفتهم بهم عند مواجهتهم بهم أمام إجراء مساطر المحاكمة.

وقد تأكد أن أغلب هذه الشكايات، السيد الوزير، غالبا ما تنتهي فعلا إما بإنكار معرفته بالموشي به أو تنتهي هذه الشكايات بتبرئة ساحة الموشى بهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مصدر الشكاية كان لحاجة في نفس يعقوب كما سبقت الإشارة قبل.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير القانونية التي ستتخذونها للحيلولة دون ظلم أبرياء، والاحتياطات المتخذة للتأكد من صحة الشكايات والوشايات، خاصة منها تلك التي يكون مصدرها مجهولا أو تكون صادرة عن سجناء سبق أن قضوا مددا غير قصيرة داخل السجون، وذلك حماية لأمن وطمأنينة المواطنين، لأنه كما يقال تبرئة 100 متهم خير من إدانة بريء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

اسمحوا لي وقع واحد سوء التفاهم، أنا فهمت من السؤال المشكل ديال الوشايات بصفة عامة، ماشي في هذه الحالات اللي هضر عليها السيد المستشار ولكن احنا مستعدين نقوموا بأبحاث ونجاوبوا على هاذ السؤال المتعلق بالوشايات اللي لها علاقة بالمخدرات.

احنا بصفة عامة منين كتوصلنا رسائل أو شكايات، عندنا مصالح مختصة في هذا الشيء كتقوم بأبحاث، فبعد النوبات بسرعة كنبان لنا ديك الرسالة مبنية غير على العموميات وما فيهاش معطيات صحيحة لكي تمكننا أننا نقومو بأي إجراء، وفي هذه الحالة نقوم بحفظها لأن ما يمكن لنا نخرجو منها والو.

ولكن كاين بعض الحالات اللي كتكون الشكاية كتسمح لنا أننا نكلفو المفتشية العامة ديال وزارة العدل باش تقوم بالتفتيش، وفي حالات أخرى كنكلفو الوكيل العام في المنطقة المعنية باش يقوم ببحث وبتفتيش وكيسيفطوا لنا الأجوبة و وكيسيفطوا لنا العناصر.

وعلى ضوء التفتيش اللي كيوقع عاد كيتم المتابعة أو لا ما كتمش بحيث ملي كيمشي الإنسان غير كتجيه رسالة مجهولة وكيمشي ويقبط عباد الله ويسجنهم، لا كنقومو بالأبحاث وكنتأكدو، وإلى بانت لنا على أنه خاص المتابعة كتكون المتابعة والمتابعة بعدها كتكون محاكمة عادية، إلى بان لنا أنه ذاك الشيء ما كاينشاي حجج أو معطيات اللي كتلزم أنه تكون المتابعة ما كتكونش المتابعة، هاذ الشيء اللي يمكن لي نقول في هاذ السؤال، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لكم الأستاذ عبد الرحمان أشن من أجل الرد على...

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

ربما لم أوفق في تبليغ مضمون السؤال، الشيء الذي جعل السيد الوزير ربما لا يجيب عن عمقه الذي قصدت منه بالأساس، كون مجموعة من الشكايات، السيد الوزير، كتصدر على سجناء كيكونوا سبق لهم تحاكموا على قضايا تتعلق بالاتجار في المخدرات، طبقت المساطر في حقهم بدءا من المحاضر ديال الضابطة القضائية، النيابة العامة، التحقيق في الحكم إلى غير ذلك، ها هو ما في السجن كيدوزوا العقوبة ديالهم.

بعدما كيدوزوا جزء كبير من العقوبة اللي تحكموا بها سنة/ سنتين أو ثلاثة أو أكثر، كتبان لهم على أنه شي أحد خارج السجن كيبغيوا يبتزوه كيكتبوا شكاية تصريح إلى النيابة العامة، كيقولوا للسيد وكيل الملك أو السيد الوكيل العام أن فلان خارج أسوار السجن كان شريكا لنا في جريمتنا. النيابة العامة، هذا هو بيت القصيد، كتقوم كتعتقل المشتكى به، كتودعو في السجن في إطار ما سميتوه قبل في جوابكم بالاعتقال الاحتياطي.

وهذا هو السبب عنده ارتباط كبير، سؤالنا مع الأسئلة السابقة، لأن هاذ الشي باش كتعمر السجون ديالنا بالمعتقلين الاحتياطيين. النيابة العامة إلى كانوا هاذو تشكاو منهم ناس اللي هما داخل السجن، فلماذا وانتم، السيد الوزير، رئيس للنيابة العامة أننا بدل ما نعتقلو هاذ الناس هاذو نحاكموهم في سراح. تبقى المحاكمات وتطبيق المساطر معهم وهم في سراح بدل ما نعمروا بهم السجون إلى أن تثبت التهم التي اتهموا بها من طرف الناس اللي داخلين في السجون، هذا هو بيت العمق ديال ....

احنا كنتذكرو، السيد الوزير، أنه سبق لوزارة العدل لما بلغ إلى علمها هذا الأمر، أصدر السيد وزير العدل السابق المرحوم الأستاذ محمد بوزوبع، دورية أو منشور إلى السادة وكلاء الملك والوكلاء العامين تيحثهم على التحري الدقيق في الشكايات اللي كتجي خاصة من هؤلاء السجناء، لأنه احنا كنتفهموا جيدا أن واحد الإنسان متهم يصرح بشي واحد كان عنده معه شريك في الاتجار معه في المخدرات، أثناء جريان مساطر التحقيق أو أثناء إعداد محاضر الضابطة القضائية أو أثناء المحاكمة، هذا شيء مقبول.

ولكن غير مقبول هو أنه بعد ما كيكون قضى واحد المدة في السجن عاد كنبان له هو أن الضمير ديالو استيقظ وأن شي أحد، هذا المقصود منه هو حاجة بحال اللي قلنا من جل حاجة في نفس يعقوب، لأنه كتكون محط مساومات وابتزاز، لأنه كاين وسطاء لهؤلاء السجناء مع الناس اللي خارج السجون كيقولوا لهم توسطوا لنا معهم باش ملي حتى تواجهنا المحكمة بهم ننكرهم ونقول لهم ما تنعرفوهمش وهذا هو منتهى العبث، يعني أنه صرحت به أنه كان شريكا لك في جريمتك ومن بعد يصرح على أنه هذا ماشي هو الشخص اللي كنقصدوا أنايا شي شخص آخر.

هذا هو، السيد الوزير، اللي قلنا على أنه ربما انطلاقا من موقعكم كرئيس للنيابة العامة، أنه تطبقوا أو تحين أو تفعل الدورية أو المنشور ديال وزارة العدل اللي كيحث السادة وكلاء الملك والوكلاء العامين على إجراء واحد التحري والتدقيق في هذه الشكايات، قبل أن نودع المشتكى بهم في السجون فقط لتهمة صادرة عن شخص معين ولحسابات لا علاقة لها بالموضوع ديال الشكاية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد. لكم الرد إن أردتم...

إذن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون الاقتصادية والعامة، قبل ذلك أشكر باسمكم السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة.

عدد الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون الاقتصادية والعامة وعددها سبعة، تتناول كلها موضوع ارتفاع الأسعار، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر للاستماع أولا إلى عروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها دفعة واحدة.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول، مآل إعادة النظر في طريقة توزيع صندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد طريبش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس الحسني العلوي.

الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أعلن السيد الوزير الأول المحترم في برنامجه الحكومي الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا على ضرورة إعادة النظر في طريقة توزيع صندوق المقاصة، هذا وقد سبق لفريقنا في الدورة الماضية أن نبه الحكومة إلى أن صندوق المقاصة لا تستفيد منه الفئات المعوزة، وقد وعدت الحكومة في إبانها على نيتها الصادقة في نهج إستراتيجية جديدة لإعادة توزيع صندوق المقاصة وجعلها تتجه نحو الطبقات المعوزة التي هي في حاجة ماسة إلى الدعم، خصوصا أمام الارتفاع الصاروخي للأسعار الخاصة، وأن المندوبية السامية للتخطيط فاجأتنا ببحث ميداني في نفس الاتجاه، حيث أبرزت نتائجه على أن صندوق المقاصة يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، بحيث أن 20% من الأسر الغنية تحصل على 40% من الدعم الغذائي وعلى 50% من المساعدة المخصصة لدعم التعليم.

السيد الوزير المحترم،

أين وصل مشروع الإستراتيجية الجديدة لإعادة النظر في طريقة وتوزيع أموال المقاصة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع حول، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد طريبش، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، الميلودي عفوت، ميلود ناصر، العربي الهرامي، محمد أبو الخدادي، محمد البطاح، مولاي إدريس الحسني العلوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ محمد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

تعرف أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية تزايدا مستمرا مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين وجعلهم يتخلون عن العديد من المواد الضرورية على حساب مواد أخرى أكثر أهمية وأكثر حيوية، إضافة إلى لجوء العديد من الموظفين إلى قروض الاستهلاك التي زادت من تقليص أجورهم وانحطاط مستواهم المعيشي.

أمام تفاقم هذا الوضع، انتظم المواطنون في جمعيات وهيئات تهدف إلى حماية المستهلك من أجل التخفيف من وطأة الغلاء، حيث قامت هذه الجمعيات بتنظيم العديد من الوقفات والاحتجاجات ضد استمرار الحكومة في صمتها وتجاهلها لهذا الملف الحيوي.

ألا يخفى عليكم، السيد الوزير، الآثار السلبية لهذا الوضع المزري الذي أثر سلبا وبشكل مباشر على القطاع الاجتماعي وبشكل خاص على الصحة والتعليم؟

أمام هذا كله، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل مواجهة هذه الآفة والتخفيف من وقعها على المواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع حول "ضرورة مراجعة نظام الأجور تماشيا مع واقع ارتفاع الأسعار"، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، ناجي مخاري، عبد العزيز العزابي، بنجيد الأمين، علي قيوح، الطاهر الفيلالي، عبد الكبير برقية وخديجة الزومي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس، نرفع إلى السيد الوزير المحترم السؤال التالي:

لقد أصبح من نافلة القول الإشارة إلى مرارة المعيش اليومي بالنسبة لعموم المواطنين، ليس فقط من اصطلح عليهم بذوي الدخل الضعيف أو المحدود، ولكن طالت المعضلة أيضا حتى الطبقة المتوسطة، وذلك بسبب ما بلغته الأسعار من لهيب وارتفاع شق على المواطن عموما مجاراته، والأدهى والأمر أن التوازن الذي كان من الممكن أن نخلقه في الأجور، لازال مختلا بفعل الجمود الذي لازالت تعرفه الأجور المتدنية لعموم الطبقة العاملة ببلادنا.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ماذا أعدت الحكومة للحد من هذا التصاعد في أسعار المواد الغذائية؟ وهل في نية الحكومة خلق نوع من التوازن يراعي واقع الارتفاع هذا وذلك باعتماد زيادة معقولة في الأجور؟ وما هي الإجراءات العملية الاستعجالية لضمان التوازن بين واقع المعيش اليومي والتوقعات، لاسيما في بعده المتوسطي والبعيد؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآني الرابع في نفس الموضوع حول "ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية"، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد الصمد عرشان، عبد السلام الودي، سعيد كمال، المهدي زركو، محمد تاضومانت، عبد الرحيم الكوبابي، محمد برطني وحسن زهير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعرف الأسواق ببلادنا ارتفاعا مهولا لأسعار المواد الغذائية الأساسية، أثرت بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين. وإذا كنا ندرك أسباب هذا الارتفاع والمتجلية في الظرفية الاقتصادية العالمية التي تميزت بالارتفاع المهولة لأسعار البترول وأسعار الحبوب نتيجة الطلب العالمي المتزايد على هذه المواد وحالة الجفاف التي عرفتها البلدان المنتجة إلى غير ذلك من الأسباب، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة لمواجهة هذه الارتفاعات، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآني الخامس في نفس الموضوع حول "ارتفاع أسعار المواد الغذائية" للمستشارين المحترمين السادة: بوسلهام بيتة، إدريس مرون، محمد فضيلي، عبد الرحيم الشرقاوي، الحسن قيشوحي، علي آيت المودن، أحمد الإدريسي، سفيان القرطاوي، سعيد التدلاوي، محمد عدال، أحمد السنيتي، إدريس الحسني، عياد الطيبي والهاشمي السموني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليتفضل مشكورا، السي بيتة.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير،

أختي وإخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عرفت أسعار جل المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا مهولا، إذ أثر بشكل واضح على المستوى المعيشي للمواطن المغربي وخاصة الفئة ذات الدخل المحدود، هذا في غياب أي تدخل من طرف الحكومة من أجل الحد من هذا الارتفاع الصاروخي الذي شمل العديد من المواد: السكر، الزيت، الزبدة، الدقيق إلى غيرها من المواد الأساسية.

السيد الوزير،

في الوقت الذي كان فيه المواطن المغربي ينتظر من الحكومة الحالية الوفاء بوعودها فيما يخص الرفع من مستوى المعيشة والاهتمام بالمجال الاجتماعي ومساعدة الطبقات التي تعيش تحت عتبة الفقر والأسر ذات الدخل المحدود، وفي الوقت كذلك الذي تباشر فيه الحكومة الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية لعل وعسى أن يسير هذا الحوار إلى النتائج المرجوة، تفاجأ المواطن المغربي بالارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية الأساسية.

السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها الحكومة من أجل وضع حد لظاهرة غلاء المواد الأساسية؟

ثانيا، ما مصير صندوق المقاصة الذي أصبح الجميع يؤكد على عدم فعاليته في الوقت الراهن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السؤال الشفوي السادس في نفس الموضوع حول "صندوق المقاصة"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، محمد الشافعي، محمد اجبيل، عادل المعطي، نور الدين بركاع، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، الغازي لغرارية، إبراهيم بنديدي وأحمد الجغيري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد أحمد الشافعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد كانت الأهداف المرسومة لصندوق المقاصة منذ إحداثه محددة في تقديم الدعم للموارد الاستهلاكية الأساسية للمحافظة على استقرار الأسعار، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الخصوص الفئات الضعيفة.

وقد تبين فيما بعد ومن خلال دراسات تحدث من نتائجها سلفكم أن الدعم لا تستفيد منه الفئة المستهدفة، بينما يكلف صندوق خزينة الدولة أموالا باهظة لا مردودية لها، وعليه دأبت الحكومة منذ سنة 98 على التقليص التدريجي من تدخلات الصندوق في إطار سياسة عامة لتحرير الأسعار وإلغاء نظام المقاصة.

والملاحظ هو أنكم اليوم تتراجعون على هذا المسار الذي كلف خزينة الدولة هذه السنة 20 مليار درهم لمواجهة ارتفاع أسعار البترول في السوق ومخلفات الموسم الفلاحي، وبناء عليه فإن إثارة الأسئلة التالية تعتبر ضرورية:

- هل تنوي الحكومة التراجع عن المبدأ الكامن بالإلغاء التدريجي للمقاصة؟ وفي أي إطار سياسي اقتصادي عام؟

- وهل الميزانية العامة قادرة على تحمل ما يفوق 20 مليار درهم سنويا في حالة استمرار ارتفاع فاتورة البترول؟

- وفي حالة ما تمت الإبقاء على نظام المقاصة، هل سينور لتكييف هذا النظام مع مقتضيات ومتطلبات العدالة الاقتصادية والاجتماعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الشفوي السابع والأخير موجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة في نفس الموضوع، حول "توحيد أجهزة مراقبة الأسعار"، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، حسن أكوجكال، محمد صالح قميزة، جناح عبد العزيز، حسن العزوزي، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، أحمد الرحموني ومحمد القندوسي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

حالة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، أصبحت بالفعل تحط بثقلها المتزايد على كاهل كل المواطنين بدون استثناء، لما تحدثه من قلق مستمر ومتزايد في الأوضاع الاجتماعية والتأثرات الناتجة عنها والإخلالات غير العادلة التي يشعر بها الجميع. فالأسباب متعددة ومعروفة يبقى معرفة الحلول وبرنامج الحكومة القريب الأمد والمتوسط الأمد والبعيد الأمد.

وسؤالي ينحصر في أحد الأسباب الداخلية، الكل يعلم أن هناك أسباب داخلية وخارجية، أحد الأسباب الداخلية هو انتشار ظاهرة الجشع لدى بعض السماسرة المحتكرين الذين يبتزون أو يتمتعون بابتزاز دماء الفقراء من خلال ممارسات غير أخلاقية، باحتكار المنتوجات الأساسية للغذاء المحمية أو المدعمة منها أو غير المدعمة بتخزينها وإفراغ السوق منها لخلق ظرفية الاتجار فيها بأثمان غير عادلة.

فوسائلنا للمراقبة لمواجهة هذه الظاهرة غير الأخلاقية التي مازالت لم ترتق إلى مواجهتها المطلوبة، هذه الوسائل مازالت مشتتة لكل إدارة وسائلها ولكل جهة وسائلها والنتيجة آخر المطاف هو انتشار الجشع، الدقيق المدعم، الزيوت، الحليب، كل المواد سواء منها المستوردة والمنتجة محليا أو سواء منها المدعمة أو غير المدعمة لا تخلو من هذا الجشع الذي هي ظاهرة يجب معالجتها.

لذلك سيدي الوزير، مما يفرض على حكومتكم مراجعة نظام المراقبة ككل ودعمه وتفعيله ليكون ناجعا، بتوحيد هذه الأجهزة المتشتتة وجمع كل المصالح المكلفة بمراقبة الأثمان التابعة لقطاعات حكومية مختلفة ضمن جهاز واحد، مع توفير ما يمكن من أدوات العمل من الموارد المادية والبشرية للقيام بمهمته.

وفي هذا الصدد، ألا ترون أن الوقت حان لتأسيس وكالة وطنية لمراقبة الأثمان بشكل تعطيها ما تستحق من الاستقلالية والفعالية والدعم؟ ونظن أن هذه الآلية من الممكن أن تكون صالحة في هذا الوقت في هذه الظروف الأزمة الصعبة.

لذا، نسأل معكم عن تصور الحكومة في هذا الموضوع، وهل تنوون إعطاء المزيد من الفعالية والنجاعة لعملية مراقبة الأثمان؟ والتدابير التي تنوون اتخاذها لهذا الغرض لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة للجواب على الأسئلة المتعلقة بصندوق المقاصة وارتفاع الأسعار، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات الإخوة،

أشكركم وأشكر السادة المستشارين المحترمين على أسئلتهم الوجيهة المتعلقة بوضعية الأسعار والقدرة الشرائية للمواطنين.

وكما تعلمون، فإن الحكومة من جهتها تقاسمكم هاجس حماية القدرة الشرائية لعموم المواطنات والمواطنين خصوصا المعوزين منهم.

صحيح أن بعض أسعار المواد الأساسية غير المدعمة سجلت في بلادنا زيادات مهمة، والأمر يطرح إشكالية حقيقية على القفة اليومية للمواطن، ينبغي أن ننكب جميعا حكومة وبرلمانا على معالجتها بكل ما يلزم من مسؤولية وموضوعية.

وبداية، اسمحوا لي أن أذكر كما جاء في تدخلاتكم، بأن الموجة الحالية لارتفاع أسعار المواد الأولية ليست إشكالية محلية وإنما هي إشكالية دولية تعرفها، كما هو في علمكم، مجموعة دول العالم.

فبالنسبة للبترول، ارتفع سعره بنسبة 110% منذ يناير 2007 إلى اليوم والذي وصل إلى 110 دولار للبرميل عوض 40 دولار في أواخر دجنبر 2006.

بالنسبة للقمح اللين، فقد ارتفع سعره بنسبة فاقت 119% منذ يناير 2007 والذي وصل إلى حوالي 460 دولار للطن عوض 210 دولار للطن آنذاك.

أما القمح الصلب، فسعره ارتفع ب300% منذ يناير 2007 ووصل إلى 1200 دولار للطن عوض 250 دولار للطن سنة 2007.

أما زيوت التغذية، فسعرها بنسبة تفوق 105% منذ يناير 2007 والذي وصل إلى 1220 دولار عوض 530 في 2007.

ولا تخفى عليكم جميعا أسباب هذه الارتفاعات المتمثلة أساسا في التقلبات المناخية في العديد من الدول المنتجة لهاذ المواد والنقص الذي سجله المخزون العالمي من المواد النفطية، دون إغفال الانخفاض المستمر لقيمة الدولار الذي يشجع على المضاربة في أسعار هذه المواد.

فأمام هذه الظرفية الاستثنائية، يجب أن يعلم الجميع أن جل الدول لجأت إلى عكس هذه الزيادات على الأسعار الداخلية، وبالتالي فبالنسبة لأكثر من 75% من دول العالم عكست الزيادات في أسعار المحروقات بنسبة يناهز معدلها 40%.

أما بالنسبة لبلادنا فإن الحكومة وحرصا على حماية القدرة الشرائية للمواطن، قررت إلى اليوم الصمود أمام موجة الغلاء العالمية بعدم عكس هاته الزيادات على المواطنين فيما يخص المواد المدعمة. بل أكثر من ذلك، تحملت الحكومة على بعض الموارد المالية من خلال حذف وتعليق لأول مرة الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد القمح اللين والصلب اللي كانت كتجيب 500 مليون درهم، وقررت كذلك لأول مرة دعم القمح اللين للحفاظ على استقرار ثمن الخبز في 1.20 درهم.

الآن والحالة هذه، ما هي إستراتيجية الحكومة لمعالجة هذا الملف؟

وقبل التطرق إلى هاته الإستراتجية بالتفصيل، ينبغي التأكيد أنه يجب التمييز بين المواد المدعمة والمواد غير المدعمة، أي المواد المحررة أسعارها.

فبالنسبة للمواد المدعمة وعلى عكس ما يشاع، لم تعرف هذه المواد إلى حد الآن أية زيادة في السوق الداخلي وتهم:

- المواد النفطية: بنزين ، الكازوال، غاز البوتان، الفيول؛
- الدقيق الوطني للقمح اللين؛
- السكر؛
- حبوب عباد الشمس؛
- القمح اللين الموجه إلى الدقيق الممتاز.

باش نكون واضح، الزيت ما مدعمش، باش نكون واضح كذلك: القمح الصلب أي الكسكس إلخ.. ما مدعمش. تنتكلموا عن المواد المدعمة، المواد المدعمة لم تعرف أي زيادة، هكذا فإن قنينة الغاز من 12 كلغ يقتنيها المواطن بحوالي 40 درهم بينما سعرها الحقيقي هو 108 درهم، أي أن الدولة تتحمل من خلال صندوق المقاصة الفارق الذي يصل إلى 68 درهم لكل قنينة.

بالنسبة للكازوال، الدولة تتحمل 2.7 درهم في كل لتر، أي 37%. هنا أكون واضح، السيارة اللي تتدير 25 ألف كيلومتر في السنة واللي تستعمل 10 لتر من الكازوال في 100 كلم، تتخلص عليها الدولة من خلال صندوق المقاصة 580 درهم شهريا، هذي التكلفة اللي تتحملها الدولة عوض المواطن اللي عندو هاذ السيارة، هذا تنتكلمو السيارة متوسطة.

وهكذا، ولامتصاص هذا الغلاء المستورد، تمت الزيادة في ميزانية صندوق المقاصة اللي وصلت إلى 20 مليار درهم، نذكر بأن سنة 2002 كانت هذا الغلاف لا يفوق 4 مليار درهم، أي 2002 الغلاف ديال المقاصة كان يساوي 20% من ميزانية الاستثمار، اليوم كيساوي ثلثي ميزانية الاستثمار، وإلا بقى سعر البترول في 100 دولار يمكن أن يصل إلى 100% من ميزانية الاستثمار، هذا واقع ما كيخصناش ننساوه.

بالنسبة للمواد المحررة أسعارها، فالارتفاعات المسجلة هنا راجعة كما تعلمون لخضوعها لتقلبات الأسواق الدولية بحال اللي قلت، وهاذ الشي اللي جعل أن صحيح القمح الصلب مستقر: السميدة، الكسكس، العجائن المصنعة عرفت ارتفاعات اللي وصلت إلى 62% في بعض الأحيان، بالنسبة للزيوت الغذائية، الارتفاعات وصلت إلى 70%، الحليب ومشتقاته 3%، الزبدة 7.8%.

إذن حضرات السيدات والسادة المستشارين،

فيما يخص الإستراتيجية المعتمدة لمواجهة هذه الإشكالية، لابد أن أشير إلى أن الحكومة لم ترد أن تنهج سياسة ترقيعية ولا تبحث عن حلول ظرفية، بل لديها مقاربة شمولية للإصلاح تنطلق من مفهوم أوسع للقدرة الشرائية ويجمع بين الرهانات الاقتصادية وكذلك الضروريات الاجتماعية، فلا يمكن اختزال القدرة الشرائية في مفهوم ضيق يرتبط بأسعار بعض المواد الغذائية، بل إن القدرة الشرائية تشمل كذلك كما تعلمون مجموع الخدمات كالصحة والسكن والنقل إلخ.

لذلك، فبرنامج الحكومة يتضمن: تدابير إستعجالية أشرنا إلى بعضها قبل قليل وتدابير أخرى على المدى القصير والمتوسط ترمي خاصة إلى إصلاح نظام المقاصة وكذلك تحسين الدخول.

بالنسبة للتدابير الاستعجالية، فبالإضافة إلى ما ذكرت، فتم كما قلت، عدم عكس الارتفاعات في الأسواق الدولية على أسعار المواد المدعمة:

- أولا، إحداث لجنة يقظة وزارية لتتبع تطور الأسعار الداخلية والتي تتكون من ممثلي وزارة الداخلية، الصناعة، الفلاحة، الطاقة، الصحة، المالية والشؤون الاقتصادية والعامة من أجل أولا، يكون هذاك التنسيق في المراقبة على الأقل هاذ العملية تدار مرحلة أولى؛
- ثانيا، فرض احترام إشهار الأسعار ومعايير الجودة لتفادي التلاعبات؛
- ثالثا، عقد اجتماعات مع كل المهنيين، خاصة مصنعي الزيوت الغذائية ومستوردي الزبدة ومهنيي التوزيع من أجل حثهم على ضبط وتيرة الارتفاعات؛
- رابعا، تكثيف البحوث والمراقبة الميدانية للضرب على أيدي المتلاعبين والمضاربين. في سنة 2007 تم تسجيل 4077 مخالفة، حوالي بالنسبة للثلاثة أشهر الأولى وصلنا إلى 1000 مخالفة اللي تم تسجيلها.

إذن، كان هذا العمل غير الحالة اللي حاولنا نتجاوزو، ما بغيناش نديرو هذاك البهرجة، كلشي في التلفزة إلخ.... باش ما يكونش كذلك الضغط كبير على التجار، كما سيتم تثبيت الأسعار في العلب والأكياس بتوافق مع المهنيين من أجل الحد من المضاربة؛

- هنالك كذلك الإعلان عن طلب العروض قصد إسناد مهام مراقبة الدعم المقدم من طرف صندوق المقاصة للشركات المعنية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مهام مراقبة الأسعار هي من اختصاصات وزارة الداخلية التي تمارسها وفق القوانين الجاري بها العمل؛
- وكذلك وضع برنامج استعجالي للاقتصاد في الطاقة، لأن هذه الارتفاعات المهولة اللي كاينة تتطلب منا أننا نتخذ تدابير جريئة باش يمكن لنا نقلصو من استعمالنا للطاقة ونخلقو نوعا من النجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن أقول لكم بأن البرنامج الإستعجالي تم تقديمه اليوم إلى جلالة الملك من أجل البداية في تطبيقه في أقرب الأوقات.

بالنسبة للتدابير على المدى القصير، فستعمل الحكومة على:

- مراجعة وتحسين تركيبة أسعار المواد المدعمة؛
- تحيين مقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة من أجل الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي جاوا بها السادة المستشارين؛
- تفعيل دور مجلس المنافسة؛
- إحداث شبكة وزارية للرصد الاستباقي لتطورات السوق الدولية والوطنية، والانطلاق الفعلي لبرنامج "رواج" الذي يستهدف تقليص عدد الوسطاء وتنظيم السوق الداخلي؛
- وأخيرا إصدار قانون حماية المستهلك.

أما فيما يتعلق بالتدابير على المدى المتوسط، فستعمل الحكومة على إصلاح نظام المقاصة عن طريق:

1. هناك إشكالية كبرى، وهو تبعية الاقتصاد الوطني التي تزداد سنويا، وبالتالي اليوم أصبح من الضروري التقليص من هذه التبعية، خصوصا لهذه المواد الأولية كالحبوب والنباتات السكرية، وبالتالي فهناك إصلاح لسلسلة الحبوب، النباتات السكرية وكذلك بالنسبة للزيت، وسيتم الإعلان على إستراتيجية فلاحية في هذا المجال خلال هذا الأسبوع.

وسيتم كذلك العمل على تطوير الطاقات المتجددة، وتعزيز قدرات التخزين بالنسبة للمواد الأولية وتوفير لمخزون احتياطي للحبوب.

لا يعقل أن تتكون عندنا سنوات اللي فيها الحمد لله الصابة ومع الأسف ما تنستغلوش هاذيك الصابة باش يمكن لنا نحدو من انعكاسات التطورات اللي كنعرفها الأسواق الدولية بالنسبة للحبوب.

2. وهنالك كذلك الإصلاح الثاني اللي هو أساسي وهو الاستهداف الأنجع للفئات المعوزة بالاعتماد على معايير شفافة، موضوعية وتحديد مستويات الدعم وأنجع المسالك لتوصيله إلى مستحقيه.

هنا بغيت نقول بأن... بحال اللي جاء في التدخلات أن في كل 100 درهم من الدعم ديال صندوق المقاصة، فتسعة دراهم تمشي إلى الفئات المعوزة و43 درهم تمشي إلى الفئات الغنية و20% من الفئات الميسورة، وبالتالي من الضروري أن نقوم بإصلاح حتى نستهدف أكثر الفئات المعوزة، ولكن هذا الإصلاح يتطلب الوقت، لأن ما ندخلوش كذلك في الاستعجال وندخلو في إطار الإسراع بدل التسريع.

ونظرا لأهمية هذا الإصلاح، فإننا سنفتح في المستقبل القريب نقاشا واسعا مع البرلمان والفاعلين الاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين حول هذا الورش الكبير في إطار المقاربة التشاركية التي تنهجها الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيبات، أعطي الكلمة لفريق التحالف الوطني.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، أنا شخصيا يمكن حضرت لمناقشة القانون المالي في هذا المجلس الموقر أكثر من سبع سنوات، وفي كل سنة أثناء مناقشة القانون المالي، السيد الوزير، دائما الفرق بكاملها كتكلم على صندوق المقاصة، ولحد الآن ما تغير في الإستراتيجية ديالو ولو شيء واحد، الحاجة الوحيدة اللي تتغير في هاذ صندوق المقاصة هو ارتفاع الغلاف المالي من 6 إلى 7 إلى 12 إلى 13 حتى إلى 20.

وحسب التصريح اللي جاء به السيد الوزير الناطق الرسمي المحترم، قال بأنه ممكن أنه في أوائل شهر يوليوز هذا الشهر الغلاف المالي المخصص لصندوق المقاصة اللي هو ما يقرب 22 مليار غادي يكون تقاضى، غادي يكون سلى.

احنا السيد الوزير، هاذ الإشكالية أو هاذ المعضلة وهاذ المشكل كنت أتمنى أنا شخصيا باسم فريق التحالف الوطني هاذ الملف، كان السيد الرئيس المحترم يفتح مجال لهاذ الأسئلة اللي وحدها في إطار الموضوع أنها تناقش إطار ثلاثة محاور: تكلمتيو على توزيع صندوق المقاصة، نظام ارتفاع الأجور، غلاء المواد الاستهلاكية وهذا ما غيمكناش، ما عمر السيد الوزير يمكن له يقنعنا بأنه شسعت الموضوع.

لهذا، اللي كنتمناه في المستقبل أنه السيد الوزير يعطي عناية خاصة لهذا الملف، وخاصة ملف إعادة النظر في توزيع أموال الدعم اللي كترصدو الحكومة لإنقاذ ذلك الفقير وذلك المعوز، اللي البعض منا ما تنعرفوهمش حتى باش كيتغذاوا أوباش كيتعشاوا.

ولهذا، نتمنى من السيد الوزير يخصص لقاء في إطار اللجنة، باش يمكن لنا، كونو على يقين بأن السادة المستشارين غادي يفيدوكم بمجموعة من الأفكار ويعطوكم مجموعة من الأفكار والمقترحات، باش يمكن لكم تضيفوها للأفكار ديالكم وتلقاو حل في إطار إعادة النظر لتوسيع هذا الغلاف المالي، لأنه واخا نعطيكم في القانون المالي حتى 34 مليار أو 40 مليار اللي طلبتو راه ما تكفيكمش السيد الوزير.

لهذا، السيد الوزير، ما غاديش نوضح شي حاجة أكثر من اللي كتعرفوه، صندوق المقاصة اليوم التعامل ديالو غير منطقي، وأنا لي اليقين أن الميسورين المغاربة ديالنا ما يبغيوش أن إخوانهم المغاربة يموتوا بالجوع، عمر ما غادي تلقى شي شركة Coca Cola أفلست أو شركات Sprite بكل تقديري لهذه المقاولات أو لهذه الشركات.

ولهذا، راه ما يمكناش نوحدو الإعانة ما بين هذاك المعوز وذاك الميسور اللي مسك عليه الله أولا كيف كنسميوهم احنا باللغة الدارجة لملايري.

ولهذا، السيد الوزير، لابد من إعطاء الكثير من الإعانة لإعادة النظر، لأن هذا كيتطلب واحد الجرأة كبيرة، وما فيها باس أننا ناخدوا تجارب بعض الدول اللي ناجحة غير هو خص تكون عندنا الجرأة، لأنه ماشي معقول أننا غادين نستمرو وسادين واحد العين وسادين واحد الأذن لأن الأمر ثقيل والمهمة ثقيلة.

وأتمنى لكم التوفيق السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الفريق الاستقلالي، التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

أولا، تنشكروا السيد الوزير على التوضيح ديالو وعلى الرؤية، وبطبيعة الحال احنا عارفين الوضعية دبلادنا وعارفين الوضع الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بفاتورة البترول وفيما يتعلق بهذاك وجيراننا اللي هم يتوفرون على واحد العدد من الامتيازات لا فيما يتعلق بدول نفطية والاحتياط ديال الدولار في بلادهم، ولكن ما تيلقاوش الخبز، احنا مؤمنين بها.

لكن اللي بغينا نقولو وبغينا نوضحو هو أن الوضع للسيد الوزير تنقولو أن الوضع الاجتماعي خطير وخطير جدا، عوض ما نمشيوا نزيدوا شي في هاذ الظروف بالذات لأنه الوضع الاجتماعي سيء، نوقفوا بعض القناطر وبعض الطرقات اللي هي أسميتو...، وندير الزيادة في الأجور لأنه من قبيلة تحدث أخ من الإخوان وقال الجماعات المحلية اللي ما كتوصلشاي للحد الأدنى للأجور.

كنطرح السؤال، السيد الوزير، وعلى حكومة السيد الوزير الأول: 50 درهم في النهار واش يخلص بها الكراء أولا الضوء أولا الماء أولا التطبيب أو هذاك؟ لا يريد هذا الشاب إلا الخبز ثم الخبز وزويتة وسكيكر، راه الناس هاذ الشي اللي تيديروا في هاذ البلاد. ولهذا راه 50 درهم ما بقاتش كتقد حتى شي أشياء اللي هي بسيطة، وليس بعزيز على الدولة باش تزيد في بعض الأشياء اللي معروفة، اللي هي استثنائية، اللي هي كتدير الترفيه وبزاف ديال الأمور، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الأستاذ محمد طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، تشكراتنا للسيد الوزير على الإجابة ديالو حول الارتفاع الصاروخي في المواد الاستهلاكية الأساسية، وقد بين لنا من خلال أجوبته عن الإستراتيجية والإصلاحات الكبرى التي سوف تتخذها الوزارة في المستقبل القريب والمستقبل البعيد إن شاء الله، إلا أننا هنا أشير على أن المشكل ديال ارتفاع الأسعار هو خصوصا في المواد الاستهلاكية الأساسية أنه يشكل جانبا مهما من الجوانب الاجتماعية.

ولذلك وجب على الدولة التدخل للحفاظ ولمراقبة هذه الأسعار، ويوازيها أيضا مشكل آخر الذي هو أساسي ويدخل فيما يسمى بالتوازن الاجتماعي وهو الرفع من الأجور وتحريك السلم أو السلم المتحرك، حتى تكون القدرة الشرائية مناسبة وتساير هذه الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية.

فلابد لنا أن ننظر بعين الاعتبار إلى الأجور وإلى الرفع من مستواها حتى تحافظ على التوازن الاجتماعي وعلى السلم الاجتماعي داخل بلدنا المغرب.

فقلنا أن السيد الوزير أشار إلى أن المنافسة أو سوق المنافسة اللي هو سوق منافسة حرة، وأسميه أنا شخصيا سوق المنافسة الشرسة الذي يضرب في العمق الاقتصاد ويضرب في العمق الجوانب الاجتماعية.

يجب على الحكومة أن تبقى دائما مراقبة لهذه المنافسة وفي إطار القانون، أي أن المنافسة الحرة الشريفة يجب أن تخضع لقانون، مايكونش يعني تطاول وتشجيع المضاربين والانتهازيين يستغلون الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ويغتنون على حسابهم.

فأننا نطرح، السيد الوزير، أن تكون هناك أو إصدار قانون لحماية الاستهلاك ووكالة وطنية لمراقبة الأسعار، يكون جهاز معروف ما يكونش واحد التداخل في المسؤولية.

وقلنا، السيد الوزير، أن هناك يحدث مشكل ديال المواد الأولية اللي هي تخضع إلى تقلبات السوق الدولية، فلماذا لا يكون المغرب له استراتيجيه دقيقة وعلمية تهتم بالإنتاج الداخلي؟ وهو إعادة أو ترتيب سياسة جديدة فلاحية وبالخصوص في المواد الغذائية من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي. والحمد لله أن المغرب يزخر بمؤهلات فلاحية يمكنها أن تؤهله للاكتفاء الذاتي، هذا راجع أيضا إلى سياسات أخرى حكومية يجب الانتباه إليها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضلوا.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أحنا، السيد الرئيس، تعمدنا بأن حطينا السؤال قصير باش يكون عندنا حق التعقيب يكون مطول، وشكرا السيد الرئيس على التفهم ديالك.

أولا، السيد الوزير كنشكركم على الجواب ديالكم رغم أن الظرف صعب، لهذا تدبير الشأن العام في نظرنا هو اتخاذ التدابير المناسبة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وجعل المواطنين في حماية للقدرة الشرائية ديالهم الضعيفة أصلا، اللي هي ضعيفة أصلا، وجعلهم في مأمن من الضربات المؤلمة التي كتلقاها كل أسبوع، كل أسبوع كتمشي للسوق احنا بروسنا كنحسوا بأنها ضربات مؤملة، زعما ما كان فيها لا هاذي ولا هاذي.

السيد الوزير، بل الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة همت فئات المجتمع كلها: الفلاح، الموظف، التاجر، المعطل وما أكثرهم في بلادنا نتيجة في اعتقادنا، احنا مازلنا كنعتقدو بأن المدرسة العمومية المعطلة هي اللي أنتجت هاذ الوضعية هاذي، وهذا حتى هو ورش، ومادام هنا كنخاطب عضوان بارزان في حكومة صاحب الجلالة، هذا راه ورش من الأوراش الكبرى، راه ماكينشاي سبب وكاينة نتيجة معزولة، راه المدرسة العمومية أساسا هي اللي وصلتنا إلى هنا.

بغيت السيد الوزير نحط عليكم ثلاثة دالأسئلة:

في التصريح الحكومي، السيد الوزير الأول قدامنا وقدام المجلس عرض علينا بعض الإجراءات المهمة إلى آخره، بحيث واخا كنا في موقع المعارضة، كنا في الحقيقة حماس كلنا باش السيد الوزير الأول ينجز هاذ، ولكن مرت سنة إلا نيف على هذا، ولكن ما لمسناش فالأوراش الكبرى.

غدي تقولوا لي في ميدان السكن والسيد الوزير هنا والطرقات إلى آخره، هناك إيجابيات كبيرة ونسجلها واخا احنا في المعارضة، ولكن المعطلين اللي أمام البرلمان مازال ما فتحنا معهم حتى شي حاجة.

مازلنا كذلك في التغطية الصحية، التغطية الصحية مازال مادرنا فيها والو، ها الناس كتسمع تتساءل إلى آخره، الشارع يغلي ولكن شي حاجة ملموسة اليوم راه مكاينشاي.

ثالثا، الإصلاحات المنشودة فهاذ صندوق المقاصة، راه الدقيق المدعم، السيد الوزير، باش نقولها راه الوسطاء اللي كيتغتناو منه، راه الطبقات الفقيرة لا حظ لها في ذلك، دابا كتخرج في الرباط ولا في الدار البيضاء أو في المناطق النائية، الطحين المدعم راه مكاينش ب100 درهم راه كيتباع بأكثر، والوسطاء والغريب في الأمر على مرأى ومسمع كل واحد، السلطات العمومية كل واحد إلى آخره.

هذا في الحقيقة إلى بغينا نصحوا بلادنا ونوصلو للطبقات الفقيرة هاذ المال العام الذي تسهر الحكومة باش توصلو لهم، راه خصنا نكونو صارمين، ونخرجو لعين المكان نعرفو آش كيطرا، راه الوسطاء راه داروا ثروات، راه داروا غنى فاحش فهاذ الموضوع هذا بالذات.

السيد الوزير، أنا منطولش عليك واخا السيد الرئيس من حقنا نصاوبو، واحنا نريد، ماذا نريد؟ سياسة حقيقية في المجال والزمان، وتكون واحنا نكونو شاهدين على الآثار ديالها، ونحن نعتقد بأن الحكومة قادرة على ذلك وعلى التحدي.

أحنا بلادنا اليوم ما فيها لا معارضة ولا أغلبية، فيها غلاء المعيشة، احنا في صف واحد لأجل باش نلقاوا الحلول المناسبة لبلادنا، وأنا كنشوف دائما في وسائل الإعلام هاذي مناظرة، هذا يوم دراسي، هذا إلى آخره، هذا مطلوب ومنفع ولكن راه لا يسمن ولا يغني من جوع أمام هذا الغلاء.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الفريق الحركي.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

غير التعقيب ديالي غادي يكون عند السيد الوزير الآن في الخطاب، الجواب ديالو، كيقول على أن القنينة ديال الغاز كتعمل 12 كيلو، واش كاين شي معمل الآن، وأنا كنتحدى الجميع، كنعطي على الأقل 10/9 كيلو، مكاينش قنينة ديال 12 كيلو بصفة نهائية، هاذي مكايناش.

وثانيا، نرجعو للمطاحن، المطاحن الآن كيخرجوا الطحين بالكوطا، شكون كياخذ الكوطا اليوم؟ الوسطاء، إذن فالسوق المواطن لا يصله الثمن اللي كيكون به الآن كما كيقول السيد الوزير، إذن أحنا كنتناقضو، هذا تناقض، لأن المواطن كيسمع وكيجي كيحاسبنا، كيقول والوزير كيقول لكم أنتم مكتهدروش، إذن احنا اليوم كنقولو للسيد الوزير يدير المراقبة ديالو كما قال، اللجنة ديالو تكلف وتكون صارمة فهاذ الميدان، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

اللي غدي يمكن لي أن أقول للسيد الوزير هو أن السياسة ديال هذه الحكومة سياسة غير ناجعة ويؤدي الثمن المواطن والشعب المغربي.

يمكن لي نقولك علاش؟ إلى تذاكرنا على صندوق المقاصة كيفما جبتو ذاك النهار دورة استثنائية كنتو تديروه دابا، لأنه شكون اللي تيستفد؟ كاين آسيدي المعامل ديال الياجور تيستفدو من ذاك الشي د البوطة، كاين المعامل دالمشروبات تيستفدوا من السكر، كاين المعامل ديال confiture تيستفدوا من السكر، كاين البواخر اللي تيكونوا في جنب الميناء إلى جلس 10 أيام تيخلصو صندوق المقاصة، فهاذ الإشكال مطروح.

زيادة على هاذ الشي، السيد الوزير، وأنا قلت قبايلة للرأي العام الوطني أنه البسطاء والشعب المغربي هما اللي تيخلصوا الفاتورة. وعلاش كنقول السياسة ديال هاذ الحكومة فاشلة؟ لأن التصريحات ديال بعض الوزراء من شحال هاذي، وراه التلفزيون هاذي عامين وعام وكل مرة، كاين اللي قالك المغرب ماشي بلد فلاحي، كاين اللي قالك غدي نستوردوا الزرع ودابا عاد تكلمتي على الزرع جوج مرات ب90 درهم، خصك تعرف باللي الخبراء و FAO مرشحين الزرع غيولي مابين 1000 و1500 درهم.

والسياسة علاش الحكومة فاشلة؟ سد الوحدة تنشأ في 97 كنتو تديروا له التجهيزات، لأن إلى كان الإنتاج ماغيكونش الزرع غالي، راه مني أكادير تتكون عندها ماطيشة تيشريوها المغاربة ب20 فرنك أو بدرهم أو بجوج دراهم، مني تيكون إنتاج الدلاح فمولاي بوسلهام تيشريوه الناس بدرهم وبخمسين فرنك، مني تيكون الإنتاج عندنا وتكون عندنا البلاد سقوية الزرع مغاديشي...

راه كاين في بعض الدول، السيد الوزير، خصك تعرف أنه منعوا تصدير الحبوب، ومازال تنعاود نؤكد وتنلح على أن خاص الحكومة تعاود السياسة ديالها، علاش؟ لأن العالم القروي كاع المشاكل الآن اللي كاينة اللي تيتخبط فيهم السي احجيرة –ها هو معنا- جاية من العالم القروي، علاش؟ لأن البناء العشوائي منين جاي؟ هاذ المشاكل الآن، الإرهاب واحد مجموعة الأمور منين جاية؟ من العالم القروي، ولهذا حذاري ثم حذاري ما تنساوش العالم القروي.

شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

فريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ أوعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الوزير،

نسجل مع الرأي العام انطلاق خطة الإنقاذ ودعم القطاع الاجتماعي، خطة ذات طبيعة إستراتيجية وذات طبيعة استعجاليه، خطة تعتمد على

مقاربة شمولية توازن بين حاجيات البلاد الاقتصادية وحاجياتها الملحة الاجتماعية للحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين.

فالإصلاح الاستراتيجي يعتمد خطة المدى القريب المستعجل وخطة المدى المتوسط، ويعتمد بالأساس على الإصلاح الفلاحي الذي سينطلق الأسبوع القادم، وكذلك إعادة النظر في السياسة البترولية أو سياسة المحروقات بصفة عامة، هذا شيء إيجابي لا يمكننا إلا أن ندعمه، ونهنئكم ونتمنى أن يدخل إلى حيز التنفيذ.

فيما يتعلق بموضوع السؤال المتعلق بمراقبة الأثمان، السيد الوزير أجبتم بأن رغم وجود تعدد الأجهزة ولكن قوانينها هي التي تخول لها ذلك، هذا صحيح، هذا أعرفه، ولكن نقول في باب الخطة الشمولية الناجعة، ألا ترون أن هناك ضرورة لمراجعة هذا النظام؟ لأنه أصبح عاجز وغير مجدي.

ثم نظام المراقبة في حد ذاته لا يكفي، المراقبة تعني الحسم وإنزال العقوبة والزجر وحماية القوة الشرائية للمواطن، الحماية لا تحمى بالكلام ولا بتحرير مجرد المحاضر، الحماية هو وقف المعتدي على حرية وقوت الناس عند حده بإنزال القانون عليه، والوضع الراهن لتعدد الأجهزة لا يمكن أن يؤدي هذه الوظيفة، لابد من التفكير في الآلية الناجعة التي من شأنها أن تعطي للمراقبة مدلولها الحقيقي وأن تجعلها بالفعل تساهم في إنجاح خطتكم الإستراتيجية للحماية الاجتماعية.

كذلك، قلتم بأنه نظام المراقبة رغم تعدد الأجهزة فهو يقوم بدوره وسجل خلال السنة الماضية حوالي 4000 مخالفة، والآن سجلت خلال ثلاثة أشهر ما يقرب من 1000 مخالفة، بالنسبة لشعب 30 مليون أمام دورة اقتصادية جد متحركة في أزمة خطيرة جدا، أعتقد على أن 1000 مخالفة في 3 أشهر غير كافي لأن أغلبها تتعلق بالغش، والحال الأمر يتعلق بمراقبة الأسعار وهو شيء مخالف تماما لظاهرة الغش، مراقبة الأسعار هو تنظيم حالة إحقاق الربح على حساب تفقير الشعب بكامله، لابد أن تكون هناك ضوابط زجرية لمنع هاذ المخطط المنظم، لأنه يكاد أن يكون إراديا في حالة ما إذا كانت هناك ظروف استثنائية، كوقع الجفاف والظروف الصعبة التي نعيشها.

فلذلك المسألة، كنتم في الواقع تتحدثون كأنكم واثقون بالفعل في الخطة التي وضعتموها، ولكن أخاف أن ما نقول بأن هناك مراقبة الآن أجهزة المراقبة لا تؤدي دورها على الإطلاق وأن المراقبة في حد ذاتها غير ناجعة، لأنها هناك شبكات منظمة بآليات يصعب حصارها إذا توفرت كل الوسائل والأدوات للمحاربة، للوقوف أمام يعني هؤلاء المضاربين.

فلذلك، أؤكد على ضرورة دعم هذا المخطط الإصلاحي بإعادة النظر في وسائل المراقبة بالكيفية التي تجعلها ناجعة، وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هل لكم الرد على التعقيبات؟ عندكم 14 دقيقة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

السيد الرئيس،

السيدة، السادة المستشارين،

بغيت نشكركم أولا على الروح الوطنية والروح ديال التضامن اللي جات فالتدخلات ديالكم، واللي بينت أننا اليوم يمكن لنا نقولو بأن تنشكلو واحد الجبهة داخلية لمواجهة هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة على الصعيد الدولي واللي عندها معلوم انعكاسات على الاقتصاد وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

بغيت نذكر كذلك أنه هاذ اليوم يمكن لنا نقولو بأن تيخصنا نحمد الله على التطور اللي عرفات بلادنا خلال هاذ السنين الماضية، واللي جعلت أن رغم هاذ الارتفاعات اللي كاينة على الصعيد الدولي، مكنت أولا من امتصاص نوعا ما الصدمة اللي هي صدمة قوية بالنسبة لعدة دول العالم، وأنتما عرفتيوا التطورات اللي عرفتها عدة بلدان، وفي نفس الوقت اللي مكنتنا بفضل الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك ولا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى الحد شيئا ما من حدة هذه الأزمة.

بغيت نرجع لبعض التساؤلات اللي جات فالتعقيبات ديالكم واللي ركزتيوا على عدة أمور:

أولا، بغيت نوضح إلى سمحتيوا النقطة اللي تنعتبرها أساسية واللي تتعلق أساسا بالقضية ديال السياسة الفلاحية الجديدة، بغيت نذكر أنه عكس ما جاء في تدخل الأخ مشكورا، فالحكومة واعية بضرورة إعادة النظر في التوجه التي كانت تسير فيه الحكومات السابقة، بل إننا كما ذكرت نريد أن نقلص من تبعيتنا للبلدان العالمية خصوصا بالنسبة للحبوب.

وفي هاذ الإطار، فالسيد الوزير ديال الفلاحة غيقدم الأسبوع المقبل السياسة الجديدة التي تهدف أساسا إلى ضمان واحد يمكن لنا نقولوا واحد الإنتاج سنوي في المناطق السقوية، لنتجاوز الإشكالات المناخية والإشكالات الدولية، الهدف الأساسي وهو نوصلو كهدف لواحد الإنتاج متوسط سنويا اللي غيجعل أننا منتضروش بكيفية مباشرة بالارتفاعات اللي مع الأسف غنعرفها هاذ المادة الأساسية، خصوصا بالنسبة لمواطنينا، بل أكثر من هذا أنه غايكون عندنا واحد المخزون احتياطي للحبوب لكي نتجاوز كذلك التقلبات الظرفية.

وآخر نقطة اللي بغيت نزيد فهاذ الإطار، أننا بغينا نوصلو لكل ما يتعلق بالاكتفاء الذاتي في هاذ المجال في الخمس سنين المقبلة، ويتعلق الأمر كما ذكرت بالحبوب ولكن كذلك بالمادة ديال الزيت اللي هي كذلك أساسية ولا كذلك كل ما يتعلق بالسكر، بغينا نوصلو دابا عندنا واحد 40% ديال الاكتفاء الذاتي بغينا نوصلو على الأقل إلى 60% من الاكتفاء الذاتي بالنسبة لهذه المادة الحيوية.

كذلك، بالنسبة للتساؤلات اللي جات حول الإشكالية المطروحة ديال ارتفاع الأجور، هنا بغيت نوضح كذلك التصور ديال الحكومة فهاذ المجال، اليوم كما تعلمون دخلنا في حوار اجتماعي مع النقابات، ومع كذلك أرباب العمل، ويمكن نسجل هنا الروح الوطنية وروح المسؤولية اللي دار بها النقاش مع النقابة، ممثلين النقابات وكذلك ممثلين المقاولات وأرباب العمل، والجميع واعي بالإشكالية اللي مطروحة بالنسبة لبلادنا، وكذلك الجميع واعي بضرورة الاستمرار في الحركية الاقتصادية اللي عرفتها الاقتصاد ديالنا فهاذ الخمس السنين الماضية، دزنا من 3% ديال وثيرة النمو إلى 5% ما بين 2002 و2007 والهدف ديالنا أننا نوصلو إلى 6%.

لإن هاذ الارتفاع في الوتيرة هو اللي غيمكنا من تحسين الدخل الفردي للمواطنين وفي نفس الوقت اللي غيمكنا من امتصاص الإشكالية ديال البطالة، وبالتالي تخفيض معدل البطالة إلى 7.5% كما جاء في التصريح الحكومي.

إذن جاء في عرضكم، بعض الإخوة تيقولوا بأن نوقفوا من القناطر إلى آخره والأشغال الكبرى ونزيدوا في الأجور، هذا طرح ولكن لا نتقاسم هذا الطرح، في السياسة كاين الطرح الثاني اللي تيقول تيخصنا نبقاوا فتسريع وتيرة النمو ونبقاوا في الأوراش الكبرى منزيدوش في الأجور، كذلك هاذ الطرح ما يمكناش نقبلوه لأن كاين ضغط على المواطنين والمواطنات، كاين الإشكالية ديال القدرة الشرائية اللي تتطرح بحدة، كاين غلاء المعيشة وما غيمكناش نخليوا هاذ الحالة تتفاحش، وبالتالي فالمقاربة اللي جات بها الحكومة هي مقاربة شمولية تهدف إلى ما نسميه بتحسين الدخل.

أشنو هو الدخل؟ الدخل فيه عدة مكونات، هناك كل ما يتعلق بالأجور، ولكن هناك كذلك كل ما يتعلق بالدخل غير المباشر، وفي هاذ الإطار، فالمقاربة اللي أخذينا واللي إن شاء الله غنوصلوا مع الإخوان في النقابات إلى توافق، الهدف الأساسي وهو:

- الرفع من الأجور خصوصا لذوي الدخل المحدود والأجور الدنيا بالنسبة للوظيفة العمومية وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص؛
- العمل على التخفيض من الضريبة على الدخل، هاذ التخفيض من الضريبة على الدخل غيمكن كذلك من تقوية القدرة الشرائية للمواطنين اللي غادي يحسن الدخل ديالهم وغيمس أساسا بالطبقة الوسطى، وهذا كذلك شيء أساسي، لأن تيخصنا نحاولو ما أمكن باش نضمنو الاستقرار ونطورو بلادنا أننا نوسعو الطبقة الوسطى؛
- وهناك كذلك الرفع من التعويضات العائلية اللي هي كذلك بالنسبة خصوصا للموظفين والأجراء الصغار غايمكنهم من تحسين كذلك القدرة الشرائية ديالهم؛
- وأخيرا، هناك كل ما يتعلق بالمتقاعدين اللي بغينا أن على الأقل تكون واحد الحد الأدنى اللي يكون في المستوى، اليوم كاين اللي كيتقاضى 300 درهم في الشهر، واش هذا يعقل؟ فعلى الأقل بغينا نزيدوا من هاذ الحد الدنيا ولو أن في هذه السنين كلها معطاوش هادوك les cotisations اللي كان تيخصهم يقوموا به.

رغم هاذ الشي فهذا هو التوجه، التوجه الأساسي وهو أننا نحاولو كل ما أمكن نبقاوا صامدين في إطار ديال الدعم ديال المواد المدعمة اللي هي أساسية، خصوصا اللي غيكون عندها انعكاس على القدرة الشرائية للمواطنين اللي تمسوا مباشرة.

وهنالك كذلك رؤية ثانية وهي أننا نواجه هاذ الارتفاع وهاذ غلاء المعيشة من خلال تحسين الدخل، وفي إطار هاذ الدخل كذلك كاين كل ما يتعلق، وجاء في التدخل ديال السادة المستشارين، التغطية الصحية، السكن، لأن منساوش بأن اليوم السكن تيمثل 45% من الأجر أو من الدخل ديال المواطن تمشي في السكن.

إذن من بين الأمور اللي تيخصنا نقومو بها كذلك اللي السيد الوزير مشكورا غيقدم الاستراتيجية ديالو، فهاذ الإطار اللي درس المضاربة فهاذ المجال إنشاء الله، غاتكون فرصة باش نبينو الإستراتيجية ديال الحكومة باش نوقفو من هاذ الغلاء المتفاحش، من هاذ التطور ديال المضاربة اللي كاينة في القطاع ديال السكن باش نقللوا من الضغط على الدخل ديال المواطنات والمواطنين في مجال ديال اللجوء إلى السكن.

وهنالك كذلك نقطة أساسية بحال اللي قلت بالنسبة للتغطية الصحية، المساعدة الطبية غيكون إن شاء الله هاذ الخميس، غدي يدوز المرسوم المتعلق بالمساعدة الطبية وغنبداو في شهر ماي في تادلة-أزيلال واحد التجربة نموذجية باش نحاولو كل ما أمكن أن المواطنين المعوزين يستفيدوا كذلك من التغطية الصحية.

ولكن أكثر من هاذ الشيء، بغينا أن احنا تيخصنا نخمموا في الجميع، مللي تنقولوا تحسين الدخل ما تخيصناش نتكلموا فقط على الأجراء والموظفين، تيخصنا نتكلموا كذلك على الفلاحة اللي تيخصنا نحاولو نحسنو الدخل ديالهم، أي أن نرفعو من الثمن ديال المواد اللي تيبيعوا، لأن هذا كذلك شيء أساسي، تيخصنا كذلك نقلصو، وهذا شي أساسي كذلك، من الوسطاء باش نجعل أن هذاك الفلاح يوصل لسوق الجملة مباشرة باش ما يبيع بالثمن الحقيقي اللي غدي يمكن يناسب هو القدرة الشرائية ديالو وفي نفس الوقت المواطن غيكون عنده نقص في التكلفة ديال الاستهلاك.

هذا هو المقاربة الشمولية اللي جات بها الحكومة وهذا هو العمل اللي تنطلبوا منكم أنكم تساعدونا باش يمكنا نحققوه جميعا ونواجهو بحال اللي قلتيوا جميع المشاكل المطروحة من أجل لإنجازه.

بالنسبة للسؤال اللي تطرح حول استهداف الفئات المعوزة، اللي بغيت نقول للإخوة والأخوات مشكورين، أن هذا من بين الأوراش الكبرى اللي فتحته هاذ الحكومة، وهاذ الحكومة عازمة إن شاء الله إلى أن نصل إلى النتائج المتوخاة من أجل تحقيق هاذ الاستهداف.

ولكن، تيخصنا كذلك -بغيت نقولكم كذلك- أننا اشتغلنا بدينا ماشي بقينا بحال إلى سادين عنينا ووذنينا، راه تنشتغلو فهاذ الإطار وتمت دراسات مع الناس اللي قاموا بهاذ العملية في بلدان واللي نجحوا فيها بحال أندونيسيا أولا، المكسيك، جاوا الوزراء والمديرين اللي قاموا بهاذ الإصلاح، جاوا هنا حاضرين معنا وجلسنا ودوزنا يومين ولا ثلاث أيام ديال الأوراش الدراسية من أجل دراسة الكيفية باش قاموا بها هاذ الإصلاح.

ولكن هناك قبل أن نقوم بهاذ الإصلاح فهاذ المجال تيطلب:

أولا، المشاورة لأن احنا عندنا واحد المقاربة التشاركية بغيناكم تشاركونا جميعا فهاذ النقاش، نعرفو ماذا نعني بالمعوزين؟ لأن المعوزين كل واحد فاين تيحدوا هاذ الحد، تيخصنا نتفقوا عليه؛

ثانيا، شكون اللي غيقوم بتحديد من هو المعوز ومن هو غير المعوز؟ هذا كذلك عملية اللي تتطلب الوقت واللي تيخصنا نتفقوا على الآليات اللي غتمكنا باش ما يوقعوش التجاوزات وكلنا تنعرفو بلادنا؛

ثالثا، وكذلك الكيفية اللي غيمكن لنا نجعلو أن الطبقات الوسطى حتى هي متتضرش بهاذ العملية، لأن احنا الهدف ديالنا باش نفكرو في الطبقات الوسطى.

إذن هذا هو التصور اللي تيطلب الوقت ولكن العزيمة ويمكن لي نقولكم بأن العزيمة كاينة والتوجه واضح، وإن شاء الله غنوصلوا جميعا إلى الحلول، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

باسم المجلس أشكركم على هذه المساهمة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول "تفعيل قوانين الملكية المشتركة"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن طالب، محمد تحيفة، بوشعيب الهلالي، عمر مورو، أحمد العاطفي، محمد نقاد، عبد الوهاب بلفقيه، حسن قاسمي، عبد السلام خيرات، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

لقد دخل قانون الملكية المشتركة 18.00 حيز التطبيق منذ 3 سنوات، إلا أننا نلاحظ أن ثقافة الملكية المشتركة لازالت بعيدة المنال ببلادنا ولازلنا نعاني من عدة مشاكل على صعيد السكنى المشتركة، نظرا لغياب جهاز إداري يتولى مسؤولية تفعيل هذا القانون، كما تركت الصلاحية للقاطنين بالعمارات وبالمركبات السكنية لتأسيس الأجهزة القانونية لتسيير هذا القطاع.

ولقد أثبتت التجربة في هذا الميدان أن القاطنين بالملك المشترك يعجزون بمفردهم وبدون تأطير من أي جهاز حكومي عن تفعيل هذه القوانين، وبالتالي أصبح من اللازم على السلطات المختصة أن تأخذ الملف بيدها وتقوم بتأطير السكان بهذه الوحدات قصد تأسيس مجالس اتحادات الملاك المشتركين من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.

لهذا نسائلكم السيد الوزير:

- لماذا لا تقوم مندوبيات وزارة الإسكان بالوقوف شخصيا على هذا الموضوع؟
- وما تصور وزارتكم لتفعيل قانون الملكية المشتركة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد أحمد توفيق حجيرة، وزير الإسكان والتنمية المجالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

الموضوع كيتعلق بالموضوع اللي كنسميوه بالدارجة "الساندیك" ديال العمارات، هاذ "الساندیك" ديال العمارات، جزء ديال العمارات منظم بشكل لائق والجزء الثاني بما فيه العمارات الراقية في مشاكل كبيرة ما بين السكان، هذاك الناس اللي كيسكنوا فrez-de- chaussée كيقولك أنا ما نخلصش الضوء لأنني ساكن في rez-de-chaussée، ما كنستعملش الضوء ديال العمارة ولا ما نستعملش l'ascenseur، أنا ما نخلصش l'ascenseur ، كيدابزوا الناس ديال العمارة بيناتهم ما كيأديوش الواجبات، العمارة كتولي في حالة يرثى لها جدا بما فيها العمارات الراقية، طبعا ماشي كل العمارات، كاين مجهود ديال بعض العمارات.

القانون المنظم للملكية المشتركة لهاذ الموضوع ديال "الساندیك" واحد القانون قديم ديال 1946 فيه عدة ثغرات، 2003 تم اعتماد واحد القانون، هاذ القانون الأهداف ديالو وهو تجاوز الهفوات المسجلة ديال 46 فيما يتعلق بالتسيير، الراحة ديال المواطن، تسهيل آليات التعايش بين الناس وحماية جمالية العمارة ديال السكن الجماعي.

كذلك تعطات "للساندیك":

- الإمكانية ديال الإلزامية ديال انخراط السكان في "الساندیك" وإلزامية المساهمة المالية، ولى إلزامي؛
- ثانيا، تعطات للسكان ديال العمارة الإمكانية ديال اللجوء إلى القطاع الخاص المنظمla sous-traitance ، تتعيط للساندیك ماشي

ولابد ساكن معاك، واحد الشركة وراه بدات في بعض المدن، شركة ديال القطاع الخاص كتجي تنظف وتقابل العمارة ولكن ديال القطاع الخاص.

كذلك كاين في طور الإعداد 2 ديال الأشياء:

- النظام النموذجي للملكية المشتركة مرجعي؛
- وكذلك إعداد مشروع ديال القواعد المحاسباتية ديال "الساندیك" باش "الساندیك" مكيوليش يحسب بالطريقة اللي بغى، وهذي واحدة من المشاكل اللي كتحدث عداوات ما بين السكان في نفس العمارة، واحد كيتهم الآخر بأنه ذاك الفلوس والصرف ديال التمويلات ديالهم مامشياش في اتجاه إيجابي، غدي توضع رهن الإشارة ديالهم واحد المرجعية محاسباتية لتسهيل ديال هاذ الموضوع.

الاقتراح ديالك، السيد المستشار، غادي ناخدوه بعين الاعتبار، معاك الحق أنه فواحد الوقت من الأوقات المرجعية القانونية كانت غير كافية باش تحدث واحد الخلل في هاذ الوضع المتردي ديال واحد العدد كبير ديال العمارات، واخا كاينة مرجعية قانونية، كاين عدم الاهتمام ما كاينش الإلزامية بشكل قوي، اللي درناه من قبل السنوات الماضية الأخيرة درنا واحد الدورة تكوينية ل240 ديال دوك الناس اللي كيحضيوا الساندیك ديال العمارات، وشعرنا بواحد النقص كبير جدا، لأنه الناس اللي مقابلين "الساندیك" ناس بسطاء والمعرفة ديالهم لا بالقانون ولا بالأعراف ديال تدبير البناية قليلة جدا، درنا 240 ديال الناس وشعرنا بأنه كاين غياب فادح ديال التكوين.

الفكرة اللي جبتيوا غادي ناخذوها من النص، عوض ما تولي المندوبية ديال الوزارة التي ينضمها القانون و
اختصاصاتها تنظمها القانون، عوض ما المندوبيات ديال الوزارات في المغرب اللي تبدى تقابل هذا الموضوع وتأطره، الفكرة اللي كنقترحها وغدي نعتمدوها وهو أنه التكوين ديال هاذ الناس ديال les syndiques تقابلهم منبقاوش نديروهم في الرباط يمشيو للجهات.

وهاذ المفتشيات الجهوية ديال الوزارة اللي موجودة في 43 إقليم تقابل هذا الموضوع وتوجه الدعوة لهاذ الناس اللي في "الساندیك"، ونقومو بواحد العملية ديال التحسيس والتكوين ديال هاذ الناس طبعا بالمجان، من أجل أن القانون يوصل لماليه ويعرفوا المكتسبات اللي جابها لهم القانون اللي تكلمت عليه، السيد المستشار، اللي هو 18.00.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

هل هناك تعقيب السيد المستشار؟.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الوزير على تفهمكم.

في الحقيقة هاذ النقط كلها اللي كنا بغينا نتناقشوا معكم فيها جيتوا بها، إلا أنه بغينا نشيروا للمشكل الحقيقي اللي هو كيحد وما كيخليش الناس يفعلوا هاذ القانون هو فالحقيقة هما المشاكل ديال الأداء.

كتعرفوا بأنه الساندیك كيتعين من العمارة وهو أحد السكان وكيخدم بالمجان، من بعد ملي كيوقع المشكل وأحد السكان ما كيخلصش إلا خصو يضطر يمشي للقضاء، وهذا كيخلق مشكلة بينه حزازات عداوة بينه وبين العائلة إلى آخره...، ولو حتى إلى نجحت العملية ديال القضاء، راه كتطلب ما يعادل ذاك الشي اللي بغينا نقبطوا من عند هذاك الساكن أو أكثر منه.

ولهذا، احنا اقتراحنا للفريق الاشتراكي راه هو ظاهر لكم، أنه لابد من إحداث مصالح خارجية قارة تابعة لمندوبية السكنى والتعمير، تتكلف بمتابعة ملفات الوكلاء اللي هما في العمارات ومساعدتهم وتقديم النصائح لهم من أجل ترسيخ ثقافة الملك المشترك وكذلك وجود حلول لهاذ المشكل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

أولا، كنشكر الفريق الاتحادي اللي وضع هاذ السؤال، لأنه في بلادنا ترسخت عندنا واحد الثقافة راه مامزياناش فالموضوع ديال السكن، ولينا كنهتموا بازدياد السكن هو الإنتاج وبموت السكن هما البنايات المهددة بالانهيار، وما بين الازدياد والموت اللي هو السكن، كيفاش كيعيش والمشاكل ديالو؟ راه الاهتمام به قليل.

ولهذا، واحدة من الأوراش الكبرى اللي بغينا ندخلوا لها وهو التحكم في حياة السكن، ماشي الازدياد ديالو اللي هو الإنتاج والمدن الجديدة والعمارات إلى آخره، وماشي الموت اللي هو موضوع أسئلة متعددة من طرفكم اللي هو...، بغينا ندخلو في الحياة العادية ديال السكن من خلال هاذ الأشياء البسيطة واللي عندها مفعول كبير على المواطنين.

أنا كنعرف المشاكل العميقة اللي مترتبة على هاذ الموضوع لكي لا نستصغره، راه كيوقعوا خصومات بين الجيران وكيوقعوا مشاكل كبيرة اللي أساسها هو هاذ الشي.

ولهذا، إلى دخلنا فهاذ الموضوع ونظمناه وسهلنا الموضوع وسهلنا البنية القانونية والثقافية باش الناس يجتمعوا ويلتئموا وتولي العمارة في شكل لائق في الأجزاء المشتركة ديالها، أعتقد أنه ربحنا واحد المسافة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الإسكان والتنمية المجالية، حول "محاربة دور الصفيح"، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان القرطاوي، عمر أدخيل، إبراهيم أبو زيد، عمار عبد الفتاح، أحمد السنيتي، إدريس الحسني، حسن أبو العز، الحاج الطاهري، عبد المجيد الحنكاري، بوطاهر البوطاهيري، محمد الدواحي، محمد عدال، عبد الرحيم الشرقاوي، السيداتي الشكاف، عياد الطيبي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد سفيان القرطاوي.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لازالت مدينة الدار البيضاء تعيش عدة مشاكل من جراء تواجد مجموعة من دور الصفيح داخل المدينة الاقتصادية رغم الجهودات التي بذلت في هذا المجال، إلا أن الملاحظ ومع التصريح الحكومي الذي قدم أمام البرلمان في شأن هذا الموضوع، وذلك بجعل المغرب بدون أحياء صفيح في أفق 2010، فإن المشكل المطروح، السيد الوزير، يتمثل في مصير ساكنة هذه الأحياء وعدم معرفة أماكن المشاريع المبرمجة في إطار القضاء على أحياء الصفيح في مدينة الدار البيضاء.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي المشاريع المبرمجة للقضاء على دور الصفيح بولاية الدار البيضاء الكبرى؟
- وأين تنوي الحكومة ترحيل ساكنة هذه الأحياء؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا السيد الرئيس.

ما فيها باس، أعتقد ولعدة مرات متتالية كنستحضر هاذ الموضوع ديال 2010 أولا 2012، بعدا أولا، البرنامج الوطني 2012 إلى دخلنا الدار البيضاء، راه ماشي الالتزام ديال الحكومة هاذ القضية ديال 2010 أو 2011 أو 2012، أثناء التعاقد مع الجماعات كنقولو للجماعات ها الإمكانيات ديالكم اللي بغيتيوا ولكن أجيوا ألجماعات، أجيوا ألسلطة، أجيوا اتفقو معنا على واحد التاريخ معين باش هاذ العملية تنتهى باش متبقاش الآجال مفتوحة. مدن التزموا ب2007، مدن التزموا ب2009، مدن التزموا ب2010، الدار البيضاء 2012 نظرا للضخامة ديال الموضوع.

أنا غنجي للأرقام، هذا التزام ماشي قانوني، واحد التاريخ مرجعي كنعتمدو عليه باش نبرمجو المجهودات ديالنا، ويصبح التاريخ ملزم للأطراف المتعاقدة اللي هي السلطة والجماعة والدولة.

فيما يتعلق بالدار البيضاء، فالدار البيضاء هاذو أرقام وإن كانت كبيرة ولكن اللي عطا الله هو هذا، بالدار البيضاء نصف مليون ديال سكان الدار البيضاء ساكنين فالبرارك 100.000 أسرة، البرنامج اللي تم تقديمه لصاحب الجلالة على ثلاثة دالأشطر 2004، 2005 و2007 كيهم هاذ 100.000 أسرة إلى ماتزادوش، احنا كنلتزمو على الصورة الفوتوغرافية اللي أخذيناها من النهار اللي التزمنا، إلى تزادت شي حاجة هذاك موضوع فيه نقاش.

هاذ 100.000 أسرة كلها موضوع اتفاقية، ثلاثة تم الاتفاق فيهم مع السلطة ومع الجماعات المحلية المعنية.

الكلفة ديال هاذ المشروع 8 دالمليار، الدولة كتشارك فيه ب3 مليار، جاءت مدينة الدار البيضاء قالت لك نظرا للضخامة ديال هاذ الموضوع والحجم الكبير ديال هاذ المشاريع، الله يخليك أنا بغيت مقاولة عمومية خاصة للبرارك في مدينة الدار البيضاء ومن لهنا الله يكمل بخير، هي شركة "إدماج" اللي رئيس المجلس الإداري ديالها هو السيد الوالي ديال الدار البيضاء.

تقدم البرنامج 35.000 ديال الأسر معنية ببرامج مفتوحة في شأنها هاذ الأوراش، 15.000 في طور الإنجاز والباقي في طور التعاقد.

المواقع اللي جاءت في السؤال ديال السيد المستشار، فين غدي يمشيوا هاذ الناس؟

كاين الآن برنامج متكامل ديال شركات إدماج كل حي صفيحي، في الوقت اللي درنا الالتزامات ما عرفتش شنو هما التطورات اللي وقعوا من بعد؟ كل حصة فالحي قبالتو فين غدي يمشيوا؟ كل حي صفيحي عنده التمويل ديالو، عندو العقار ديالو وفين غدي يمشيو.

احنا الأمل ديالنا وهو مايكونش تزايد وإلا الأحياء الصفيحية اللي كانت موضوع تعاقد النهار الأول كلها ماشية، في عين المكان غتبقى 23.000 أسرة في سيدي مومن اللي هي: طومة والسكويلة والزرابة والرحامنة.

وفي الأحياء التي تتوفر على التجهيزات الضرورية كاين أقطاب ومدن جديدة ديال الهراويين والرحمة وزناتة، مشاريع مشتركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص: مولاي رشيد، الكريمات، دواوير على طول السكة الحديدية، يعني اللائحة طويلة، كل حي صفيحي معني بمشروع في مكان معين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

شكرا على المساهمة، ننتقل، التعقيب؟ لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

تنشكر السيد الوزير على الإيضاحات الدقيقة اللي جاء بها، وتنعرفوا المجهودات ديال السيد الوزير في هاذ الإطار هذا، ما مخفية على حتى شي واحد، ولكن عندي بعض الملاحظات اللي يمكن أنا كنت بغيتش كاع نقولها، ولكن مني خذيتي أعطيتني بعض الأرقام، كما جاء على لسان السيد الكاتب العام ديالكم اليوم في الجزيرة، خصنا نذكروها ما كناش ما بغينا كاع نذكروها.

تكلم على الجزيرة دارت برنامج اليوم في الأخبار على انتشار مدن الصفيح بالمغرب، الكاتب العام ديال وزارة السكنى أعطى أرقاما وتكلم على القضاء على مدن الصفيح، تكلم على مدينة الدار البيضاء في 2012، القضاء وملي تنقولو القضاء راه القضاء كلمة خفيفة على اللسان ولكن ثقيلة في الميدان، تكلم على القضاء على مدن الصفيح في مدينة الدار البيضاء في سنة 2012 وباقي مدن المغرب سنة 2010، من هنا كيبينا الضخامة ديال مدينة الدار البيضاء اللي كنتكلم عليها، حيث 2010 بقات ليها عامين مغديش كاع نتكلم عليها، 2009-2010 احنا باقين غادي إنشاء الله نكونوا هنا والسيد الوزير يكون هنا، ونشوفوا واش ما بقاش حتى شي براكة فالمغرب.

نتكلمو على الدار البيضاء، الدار البيضاء السيد الوزير صعيب، أنتما عندكم إحصاءات قديمة، أحصوا الناس في السبعينات، كاين: الحي المحمدي، باشكو، عين حرودة، باقي تحصوا الناس في السبعينات، أحصوا البراكة مني كان فيها العائلة فيها فرد واحد وعنده أربعة أولاد ولا خمسة ولا ستة، اليوم هاذ الأولاد حتى هما ولدوا وتزوجوا، ولات العائلة فيها 30 أو 40 فرد، واش ف 2012 مني غادي نبغيوا نسكنوهم كيفاش غنعملوا مع هاذ الناس؟ واش أخذيناهم بعين الاعتبار أو لا؟ راه مغاديش يتحولوا لكم ومغاديش يسكنوا، غدي يقول سكني أنا وسكن ليا بنتي تزوجت وسكن ليا ولدي تزوج.

تكلموا على مدينة الدار البيضاء، التوسيع ديال المدار الحضري، السيد الوزير، متيساعدكمش اليوم، حيث مشاريع توسيع المدار الحضري متوقف، واقف، الدار البيضاء مخنوقة، الأثمنة طلعت، السكن الاجتماعي ما بقاش، اليوم كاين منعش عقاري واحد اللي تيعمل السكن الاجتماعي في الدار البيضاء، علاش؟ حيث من قلة الأراضي، مابقاش عندنا الأراضي اللي نديروا فيها السكن الاقتصادي اليوم.

الحكومة تتقول عندها عجز ديال مليون سكن، واش الحكومة ديالكم عندها شي برنامج لامتصاص العجز ومحاربة مدن الصفيح في آن واحد؟ حيث إلى غنقولوا محاربة مدن الصفيح ونوصلوا 2012 واحنا محلياش المشكل ديال السكن الاجتماعي، مسكناش الناس وتنعرفوا الأثمنة تضاعفت ومبقاتش القدرة الشرائية ديال المواطن المغربي باش يشري شقة ديال 20 مليون، مبقاش اليوم شقة ديال 20 مليون.

"فوكاريم" اللي معمول باش نشريوا شقة ديال 20 مليون اليوم تشرينا براكة مبقاش تشرينا دار. واش الوزارة ديالكم، السيد الوزير، عندها شي حل باش تسكن هاذ الناس ب20 مليون؟ وتنعرفو الشقة ديال 20 مليون مبقاتش، أقل ثمن اليوم كاين فمدينة الدار البيضاء هو 6000 - 7000 درهم للمتر، أقل ثمن اللي تيعطينا الشقة ب 40 و50 مليون.

واش القدرة الشرائية ديال السكن الاجتماعي للمواطن الضعيف يقدر يسكن بهاذ الثمن؟

كنجيبوا نتكلموا على الإحصائيات ديال 1990 في كاريان هنا فمقاطعة مولاي رشيد بالمسيرة، كان حلوا واحد العدد ديال المشاكل، سكنوا عباد الله، باش نرجع للمشكل بأن الإحصائيات القديمة راه صعيبة اليوم، بقى عندهم مشكل فواحد العدد ديال البرارك اليوم، مقدروش يحلوا لهم المشكل، دوار فران بولعجول: مقدروش يحلو لهم المشكل، هاذ المشاكل غادي نشوفها في 2012 إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد أحمد توفيق حجيرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية

...السيد المستشار، أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها الكاملة في كل ما التزمنا به، 2012 السي سفيان، 2012 العقار والتمويل ومؤسسات الوكالات الحضارية والعمران اللي تنفذ البرنامج موجودة، ها باش مضينا النهار الأول الاتفاقية، ممضيناشاي الاتفاقية باش ندوزوا فنشرة الأخبار فالنشرة ديال 8 د الليل ونتبادلوا الجلودة ما بيناتنا، سنينا الاتفاقية باش كل واحد ياخذ جزء من المسؤولية، الحكومة التزمت بثلاثة أشياء، بتعبئة العقار والتمويل، وتعبئة المؤسسات العمومية من أجل تنفيذ البرنامج.

هاذ المسؤولية التي ترجع إلى الدولة نقوموا بها كاملة وألتزم بها وأنا مسؤول أمامك. والباقي ديال المسؤولية الأخرى كترجع للناس اللي في عين المكان، أنا كنتعجب للكلام ديالك، مغديش يرحلوا لكم وما غدي يغيولكمش وما غيرفضولكمش شكون أنتم؟

أنت مستشار وتتحمل جزء من المسؤولية باعتبارك أنك تنتسب إلى مدينة، عندك واحد الجزء من المسؤولية باش تحاسب الناس اللي في عين المكان، باش هادوك الناس اللي في عين المكان يطبقوا الالتزامات ديالهم اللي التزموا فيهم مع الدولة النهار اللي أمضينا هاذ الاتفاقية، ماشي مشروع ديال الدولة 100%.

عندنا جزء من المسؤولية سوف نطبقه والأجزاء الأخرى ديال المسؤولية كل واحد يتحمل المسؤولية ديالو، الزيادة في البرارك ماشي الحكومة، نبحثوا على شكون الزيادة فالبرارك وأشياء من هذا القبيل.

ثانيا: الغلاء ديال العقار، راه تقريبا 90% ديال الجلسة ديال مجلسكم الموقر مشات فالمواضيع ديال الغلاء، الغلاء ديال العقار كاين والإقصاء ديال

الطبقات الاجتماعية الفقيرة من السكن كاينة، عزوف وخروج المنعشين العقاريين الخواص من السكن الاجتماعي كاين.

هذا واحد الموضوع اللي أوجه لك الدعوة شخصيا وأمام السيد الرئيس والسادة الوزراء باش غدا راه دايرين يوم دراسي -أنا والسيد وزير المالية- باش غادي نستحضرو الأسباب ديال هذا الموضوع ديال الغلاء الفاحش، وغادي نعلنو على واحد المجموعة ديال التدابير حكومية من أجل الدخول في هذا الملف والحصول على إمكانية الضبط ديال السوق.

هذا موضوع كبير فيه اختلالات اللي جابتها هاد التطورات اللي قبايلة تكلم عليها السيد وزير الشؤون العامة، واللي عندنا في شأنها مجموعة من التدابير اللي تبنتها الحكومة وغادي نعلنوا عليها غدا إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تنفيذ الاتفاقية المبرمجة مع صندوق الحسن الثاني لتمويل برنامج دعم الإصلاحات الهيكلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباج، كافي الشراط، تيتنى العلوي، خديجة الزومي، عبد العزيز العزابي، الطاهر الفيلالي، علي قيوح، محمد أبو الفرج، عبد الكبير برقية، عزيز الفيلالي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، المستشار القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

أشرف جلالة الملك حفظه الله على توقيع اتفاقية لتمويل برنامج مخصص لدعم إصلاحات هيكلية في عدة قطاعات من ضمنها قطاع التشغيل والتكوين المهني، الذي سيستفيد من دعم تمويلي عبر صندوق الحسن الثاني بغلاف قدره 10 ملايين درهم، قصد تحقيق برنامج عمل قابل للإنجاز في أقرب الآجال.

واعتبارا لذلك، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مضمون وتفاصيل البرنامج الذي ستتولى وزارتكم إنجازه في إطار الاتفاقية المذكورة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

أود في البداية أن أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحه هذا السؤال الذي نعتقد جد هام، وكما جاء في سؤالكم تم توقيع اتفاقية تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تم بمقتضاها تخصيص غلاف مالي قدره 10 مليون درهم لدعم إنجاز دراسات في أفق وضع برنامج استعجالي.

وتندرج هذه الدراسات في الواقع في إطار تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذلك تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الملكي السامي عند افتتاح الدورة التشريعية الثانية، حيث دعا جلالته بأن تسارع الحكومة في بلورة مخطط استعجالي، كذلك التزامات التصريح الحكومي السيد الوزير الأول في هذا الصدد.

تفعيلا لمضمون الاتفاقية التي وقعناها مع صندوق الحسن الثاني للتنمية، تم عقد عدة جلسات من طرف قطاع التكوين المهني ومع مجموع القطاعات المكونة وهي عديدة، واقترحت تقريبا إنجاز 25 دراسة، وبعد ذلك تم انتقاء في إطار لجنة ديال القيادة إنجاز 8 ديال الدراسات اللي ارتأت لجنة القيادة أنها دراسات استعجاليه، وانطلقت منذ عدة أشهر إنجاز مختلف هذه الدراسات اللي تم الاتفاق حول شأنها:

- الدراسة الأولى: وتهم تهيئة مخطط مديري للتكوين المهني الفلاحي بالتدرج، وبرنامج لتكوين 60 ألف من بنات وأبناء الفلاحين؛
- الدراسة الثانية حول تكوين بالتدرج حسب المهن وحسب أحوال الصناعة التقليدية، برنامج لتكوين 51 ألف صانع تقليدي في أفق إستراتيجية 2015 للصناعة التقليدية؛
- والدراسة المتعلقة بتهييء البرنامج الخاص بالتكوين الفندقي والسياحي للفترة 2008-2012، وتحديد حاجيات القطاع بالنسبة للأطر المكونة على الصعيد الوطني لمواكبة برنامج plan Azur؛
- ودراسة حول الاستعمال الأفضل لمدد التكوين المهني؛
- ثم دراسة أخرى هي دراسة الجدوى لخلق الإنجازات المهنية لمؤسسة التكوين المهني الخاص المعتمدة؛
- ودراسة أخرى نعتبرها جد هامة جدا، وهي دراسة لوضع تدبير لضبط العرض العمومي والخاص بالنسبة للتكوين؛
- والدراسة ما قبل الأخيرة، هي الدراسة الخاصة لمصاحبة مخطط انبثاق التكوين المهني، أي كل البرامج المتعلقة بهذه المهن أو برامج التكوين الحديثة اللي مرتبطة بواحد المجموعة من المجالات الاستثمارية اللي كيعرفها المغرب، أو اللي غادي يعرفها المغرب في السنوات المقبلة؛
- والدراسة الأخيرة وهي الدراسة الثامنة، تتعلق بتطوير قابلية إدماج حملة الشهادات الجامعية التي تعرف صعوبة أو الشباب اللي كيعرفوا صعوبة في الإدماج، كيف منحهم فرص ديال التكوين التأهيلي في القطاعات المشغلة والواعدة بمناصب شغل، شكرا السيد...

وكإضافة، هاذ الدراسات اللي مرتبطين بها هي المدد ديالها قصيرة، كتراوح ما بين إنجازها ثلاث أشهر وخمسة أشهر، بالمناسبة غدا سأترأس الاجتماع الثاني ديال لجنة القيادة للوقوف على التقدم ديال الأشغال ديال إنجاز هذه الدراسات المهمة، ومن المنتظر أن تنتهي إنجاز هاذ الدراسات تباعا خلال شهر ماي، يونيو ويوليوز، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ القباج.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، بطبيعة الحال اللي شخصيا جواب مقنع، رغم أن هاد الدراسات طبيعة الحال أخذت وقت طويل وطويل جدا، لأنه المشكل عندنا في المغرب هو تدبير الوقت لأنه المؤسف أننا لما نوقع ننسى أنفسنا، وبعد زمن طويل نتفكر ونبدأ في تطبيق ما تم التوقيع عليه.

بطبيعة الحال، الدراسات اللي جاءت بطبيعة الحال سوف تعطي أكلها وسوف تساهم في تقوية مهارات واحد العديد من الذين سيستفيدون من هذا التكوين، لكن هناك واحد الدراسة بطبيعة الحال اللي يمكن القول أن الوزارة نساتها، بطبيعة الحال السيد الوزير كتعرفوا أن التكوين المهني يمول من طرف أرباب العمل، وأن الدولة لا تقوم إلا بتدبير هذه الأموال، وأن كان الأصل التكوين المهني من أجل إعادة تأهيل العمال وكذلك من أجل تكوين العمال وكذلك التكوين من أجل الترقية دالعمال.

لكن مع الأسف الحكومات السابقة تطاولت على هذا التكوين المهني فأصبح بطبيعة الحال بحال التعليم، والأصل اللي كان معمول من أجله هذا التكوين المهني ألا وهو الشغيلة، يعني مشى إلى بطبيعة الحال التعليم بحال ما هو فوزارة التعليم.

في كل المناسبات كنا دائما ندق على الحكومة من أجل أن تعطي للشغيلة حقها في الاستفادة من هذا التكوين المهني، كنا بطبيعة الحال كشغيلة نتوقع أن تفكر الوزارة في الشغيلة، تفكر فينا وحتى احنا تدمجنا في هذا البرنامج، خصوصا أن العديد من العمال كيفقدوا الشغل ديالهم لعدة أسباب، هناك أسباب اقتصادية موضوعية ولكن هناك أسباب بطبيعة الحال نقابية.

ولهذا، واش كتفكروا دمجوا هذه الفئة فهذا البرنامج حتى تأخذ حقها هي كذلك في التأهيل؟ وكذلك إما التأهيل من أجل الترقي أو التأهيل من أجل استئناف الشغل في حالة إلى كانت تابعة للشغل ديالها، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا غير للتوضيح، الدراسات هذه لم تأخذ وقت طويل، حسب الاتفاق اللي تم توقيعه تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك، أن إنجاز هاد الدراسات خلال خمسة أشهر من التاريخ ديال تعيين مكتب الدراسات، كما قلت كل الدراسات الثمانية سيتم إنجازها وفق الخمسة أشهر، ماي ننتظر أولى الدراسات النتائج ديالها من 8 يونيو 2008 (عفوا) يوليوز 2009، جميع الدراسات انتهت، بعد إنجاز الدراسات سيتم استخلاص البرنامج الإستعجالي لضرورة أنه سيتضمن القانون المالي ديال السنة المالية 2009، من أجل إنجاز ما أوصت به هذه الدراسات.

بالنسبة للتكوين المهني الموجه للعمال، يجب التوضيح أن مكتب التكوين المهني لا زال يستفيد من منحة سنوية تقدمها ميزانية الدولة من ميزانية الاستثمار وميزانية التسيير. أكيد هناك الاقتطاعات التي تؤدى من طرف المقاولات والعمال لفائدة رسم التكوين، وهنا مشكل ديال رسم التكوين لا يتعلق - أكيد هناك برامج ديال منظومة التكوين المهني-، ولكن الإشكال هو مراجعة منظومة عقود التكوين هي اللي طرحت إشكال.

ولإخبار مجلسكم والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، كنأكد أننا اليوم بصدد إجراء مشاورات ودراسات لمراجعة منظومة عقود التكوين، أي ما يسمى: les contrats de formation spéciaux من أجل الوصول إلى نظام سلس يسمح بالرقابة باش ما نوقعوش في ذاك الشي اللي وقع فالسنوات اللي كتعرفها السنوات الماضية، وبالتالي من أجل ضمان بالفعل كيفما جاء في الملاحظة ديالكم السيد المستشار، ديال أن الطبقة العاملة والمأجورين يستافدوا من التكوين اللي هما في حاجة إليه ملحة مع التطورات التكنولوجية اللي كتعرفها الآن المقاولات.

وكنشكركم من جديد على سؤالكم الهام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة.

وننتقل للسؤال ما قبل الأخير موجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول دعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني الموجه نحو التصدير، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمين، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، محمد أبو الفرج، علي قيوح، الطاهر الفيلالي، سعد بنزروال وعبد اللطيف أبدوح، الكلمة للأستاذ أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الزملاء المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن الحكومة المغربية تقوم بمجهودات مهمة من أجل فتح الأسواق الجديدة العالمية أمام المنتوجات والمصدرين المغاربة، لكن النجاح في هذه العملية يحتاج إلى منتوجات ذات قدرة تنافسية كبيرة ومنتوجات ذات جودة عالمية، وهذا مرتبط أيضا، السيد الوزير، بدعم المقاولات وبالتزويد بالمواد

الأولية، هذا مع استحضار لكل الإكراهات والالتزامات الدولية بخصوص التبادل التجاري العالمي، والتي وقع المغرب بشأنها عدة اتفاقيات.

إذن السيد الوزير المحترم، الموضوع المطروح بالأساس هو دعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني الموجه نحو التصدير، ومن تم نسائلكم السيد الوزير عن ماهية الإجراءات المتخذة في هذا الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا على هذا السؤال المهم بالنسبة اللي كيهم التنافسية ديال المنتوج المغربي. فدعم التنافسية للمنتوج المغربي سواء بالنسبة للسوق الداخلية أو بالنسبة للتصدير، لأن اليوم منساوش على أن السوق المغربية هي سوق دولية، لما فتحنا الأبواب ديال السوق الداخلية فاحنا داخل المغرب نوجد في سوق عالمية.

فالتنافسية داخل السوق المغربية هي نفس الشيء بالنسبة للتنافسية على صعيد التصدير، هاد التنافسية تكون أهم الاهتمامات الكبرى لحكومة صاحب الجلالة، منها تحسين المناخ الأعمال ومنها التجهيزات العامة والبنيات التحتية وتكوين الطاقات البشرية وغيرها، وباختصار يمكن أن نلخص المكونات الأساسية لتنافسية المنتوج المغربي في المراحل الأساسية التالية:

أولا: التزويد؛

ثانيا: الإنتاج؛

وثالثا: التسويق.

فالجزء المتعلق بالإنتاج يعود بنا إلى إشكاليات الاستثمار والاختيارات القطاعية ثم البنيات التحتية والتجهيزات المسخرة للاستثمار ثم تأهيل المقاولات، هذه أشياء اللي كتعود لقطاع آخر اللي هو قطاع الصناعة.

الجزئيين المتعلقين بالتزود والتسويق يتعلقان بوزارة التجارة الخارجية، وفي هذه الباب بالنسبة للتزود بالمواد الأولية والمدخلات على العموم، واللي هي موضوع سؤال السيد المستشار المحترم، كما يقال وكما نقول في المغرب عادة الربح في الشراء قبل البيع.

فكتعرفو على أن هناك تخفيض ديال التعريفة على المنتوج، كلما كان هناك تخفيض ديال التعريفة على المنتوج (يعني النهائي) تصاحبها هذا التخفيض كتصاحبوا التخفيض ديال التعريفة الجمركية على المدخلات، هذا حارصين عليه، لأن مثلا واحد المنتوج كان كيتباع، كيدخل المغرب مثلا من الخارج وكيخلص 50% ديال الديوانة وهبط ل10% ديال الديوانة، مباشرة كنسهروا على أن المواد اللي كتصلاح لإنتاج هذا المنتوج داخل المغرب كتخضع على الأقل لنفس التخفيضات، باش يبقى التنافسية كيف قلت محترمة سواء في السوق الداخلية أو في السوق الخارجية.

في هذا الإطار أذكر على أن أكبر نسبة ديال الواجبات الجمركية اللي كانت ساري بها العمل كانت 50% في سنة 2006 هبطت ل45% سنة 2007 وفي قانون المالية ديال 2008 هبطت ل 40%، والحكومة كتعتزم كذلك مواصلة هاذ الخطة التخفيضية لتصل إلى نسب أقل.

كذلك اتفاقية التبادل الحر اللي موقعها المغرب كتجعل من المواد المستوردة من أمريكا أو من أوربا بالاتحاد الأوربي أو العالم العربي أو تركيا معفية من الواجبات الجمركية وكتكون هذه المدخلات مكتخلصش واجبات جمركية جلها، وفي هذا الإطار هذا -أنا أتكلم على التنافسية في إطار التجارة الخارجية- كتكون يعني التكلفة أقل وكتجعلها أكثر تنافسية في السوق الداخلي وفي السوق الخارجي.

زيادة على هذا، فالمغرب وقع على بعض الاتفاقيات تفضيلية مع بلدان إفريقية، وكتجعل من المنتوجات ديالنا عندهم تنافسية في هذه الأسواق وكتجعل كذلك من المدخلات اللي كنستوردوها من هذه البلدان عندها كذلك تخفيض في التكلفة ديالها.

في نفس السياق وغادي ننهي، هناك برنامج مشترك بين إدارة الجمارك والوكالة الوطنية للموانئ ووزارة التجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية لتبسيط الإجراءات الجمركية لربح الوقت وتقليص مدة التعشير، اللي هي كانت ملاحظ أنها في الدار البيضاء في نهاية 2007 وصلت حتى ل14 يوم، وراهية غادية كتنخفض غاتوصل لسبعة أيام في نهاية هذا الشهر والهدف هو أننا نوصلوا إلى أربعة أيام، وبالمرور من 14 يوم إلى أربعة أيام ربح عشرة أيام، كتعرفوا أشنو هو التكلفة ديال هاد العشر أيام؟ وأشنو هو conséquences ديالها على التنافسية وعلى التكلفة ديال جميع المواد اللي هي موجهة للسوق الخارجي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكرك فعلا على هذه التوضيحات المهمة والقيمة والتي تنسجم كل الانسجام مع التوجهات حقيقة ديال الحكومة وديال ما تضمنه التصريح الحكومي، وبالتالي فنحن نطرح هذا السؤال من أجل استبصار الأفق 2010 باعتبار التحديات المطروحة على البلد، وخصوصا كذلك لرفع اللبس على

كل المنتجين المغاربة، وبالتالي دعما لتنافسية حقيقية حتى نتمكن من تحقيق الاقتصاد الذي نرغب في تحقيقه داخل بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن هل لكم رد السيد الوزير؟ تفضلوا في بضع ثواني.

السيد وزير التجارة الخارجية:

أريد أن أستفيد من دقيقة اللي عندي فيها الحق، غير لأزيد واحد الإيضاح آخر وهي عبارة عن خبر، فوزارة التجارة الخارجية مع جميع القطاعات المعنية كتعمل الآن في هذا الوقت على كل الترسانة ديال التعريفات الجمركية المغربية، أولا لتبسيطها وثانيا للتقليل من التعريفات، لأن المغرب اليوم عندنا تقريبا شي 44 يعني تعريفة جلها في الميدان الفلاحي وأخرى في الميدان الصناعي، فاحنا خدامين باش نحاولوا نبسطوا ونقصوا هاذ التعريفات باش ما نفوتوش واحد 15 ديال التعريفة بما في ذلك المواد الفلاحية، مع العلم أن هناك اليوم تعريفة اللي كتوصل 300% وتعريفة اللي فيها ,2% ، وهاذيك التعريفات اللي كثيرة اليوم لا تستعمل.

فاحنا كذلك نعمل بدون أن نضر بالاقتصاد الوطني وبالمنتوج الوطني، نعمل على تخفيض كل التعريفات اللي معندهاش جدوى اليوم واللي كتضر بالسمعة التجارية العالمية ديال المغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على المساهمة السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول "تفاقم ظاهرة الفقر"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، خيري بلخير والحبيب لعلج. فليتفضل الأستاذ محمد طالحا.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس.

أنا مغديش نطرح السؤال ديالي، كنتدخل في نقطة نظام اللي طلبتها واحد شوي وما بغيتيش تعطيها لي السيد الرئيس، وقت التغطية الآن فات والسؤال ديالنا كنأجلوه، وكنتأسفوا وكنحتجوا على الطريقة اللي مشات بها هاذ الجلسة، لأنه أولا الاستدراك اللي عطيتي للإخوان الآن مكانش موجود، وحتى إلى بغيتي تضيفوا ضيفوا في آخر الجلسة مور الأسئلة اللي كانت مبرمجة في البرنامج اللي عندنا، ثم أن السؤال واحد اللي عند التجمعيين وعملتي السيد الرئيس كل ما في وسعك باش ما يدوزش في التغطية، احنا كنحتجو على هاذ الطريقة وما غاديش نطرحو السؤال ديالنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، يؤجل السؤال بطلب من أصحابه، وإلى كان شي احتجاجات، السيد المستشار ما عطيتش لك الكلمة السي لعلج، إلى بغيتو الله يخليكم بغيت نشرح واحد القضية، إلى كاين شي احتجاج توجهوه وجهوه للفرق ديالكم، انضبطوا ما تطرحوش الإحاطات للمجلس علما اللي ماعندها موضوع، كيفوا التدخلات ديالكم مع الوقت اللي مخصصة باسم القانون، نبهوا الوزراء ديالكم ينضبطوا في الوقت، إلى كان شي ... أنا اللي نوجه ليكم نداء للانضباط وضبط الوقت.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.